HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2024 = 0.44

عنوان البحث

الإجراءات القانونية والتشريعية لمكافحة غسل الأموال: دراسة مقارنة بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية

عبد الله بن اسماعيل الحربي[1]، كمال المهلاوي[1]

[1] كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية، المملكة العربية السعودية.

HNSJ, 2025, 6(5); https://doi.org/10.53796/hnsj65/44

المعرف العلمي العربي للأبحاث: https://arsri.org/10000/65/44

تاريخ الاستقبال: 2025/04/07م تاريخ القبول: 2025/04/15م تاريخ النشر: 2025/05/01م

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة جريمة غسل الأموال باعتبارها من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية في مختلف الدول، كما يسلط البحث الضوء على مفهوم غسل الأموال ومراحله المختلفة، والأساليب التي يتم استخدامها في هذه الجريمة، بالإضافة إلى استعراض تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع، كما يناقش البحث الجهود القانونية المبذولة على الصعيدين المحلي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة والتقليل من آثارها السلبية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل القوانين والتشريعات ذات الصلة بغسل الأموال، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الدولية حول هذه الجريمة، كما تم توظيف المنهج الاستقرائي لدراسة الطرق المستخدمة في غسل الأموال وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمعات، مع تحليل الإجراءات الرقابية والآليات القانونية المتبعة لمواجهتها. وتوصل البحث إلى عدة نتائج، أبرزها أن غسل الأموال يُعد تهديدًا خطيرًا للاستقرار الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة معدلات الفساد والجريمة المنظمة، ويؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات المالية، كما أظهرت الدراسة أن أساليب غسل الأموال تتطور باستمرار، مما يجعل مكافحته أمرًا أكثر تعقيدًا، ويتطلب استراتيجيات رقابية أكثر تطورًا. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي البحث بضرورة تعزيز التشريعات المحلية والدولية لتتماشى مع التطورات المتسارعة في أساليب غسل الأموال، إلى جانب تطوير أنظمة الرقابة المالية عبر تحسين آليات الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة، كما شدد البحث على أهمية التعاون الدولي بين الدول وتبادل المعلومات والخبرات لمكافحة هذه الجريمة بفعالية، إضافة إلى ذلك يوصي البحث بضرورة رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المالية والمجتمع حول مخاطر غسل الأموال وسبل مكافحته، فضلًا عن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل البيانات المالية وتتبع مصادر الأموال المشبوهة.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات القانونية، الإجراءات التشريعية، التشريع الجنائي، التشريعات المقارنة، غسل الأموال، النظام السعودي، النظام الفرنسي، النظام المصري.

RESEARCH TITLE

Legal and legislative measures to combat money laundering: a comparative study between the Saudi, Egyptian, and French systems

Abstract

This research aims to study the crime of money laundering, considered one of the most serious economic crimes affecting the stability of financial and economic systems in various countries. It sheds light on the concept of money laundering, its various stages, and the methods used in this crime. It also reviews its impact on the economy and society. The research also discusses the legal efforts made at the local and international levels to combat this phenomenon and mitigate its negative effects. The research relied on a descriptive analytical approach, analyzing laws and legislation related to money laundering, in addition to reviewing previous studies and international reports on this crime. An inductive approach was also employed to study the methods used in money laundering and their impact on the economy and societies, while analyzing the regulatory procedures and legal mechanisms used to combat it. The research reached several conclusions, most notably that money laundering represents a serious threat to economic stability, as it contributes to increased rates of corruption and organized crime and leads to a weakening of trust in financial institutions. The study also demonstrated that money laundering methods are constantly evolving, making combating it more complex and requiring more sophisticated regulatory strategies. Based on the findings, the study recommends strengthening local and international legislation to keep pace with rapid developments in money laundering methods, as well as developing financial oversight systems by improving mechanisms for early detection of suspicious transactions. The study also emphasizes the importance of international cooperation between countries and the exchange of information and expertise to effectively combat this crime. Furthermore, the study recommends raising awareness among financial institutions and society about the risks of money laundering and ways to combat it, as well as using modern technology to analyze financial data and track the sources of suspicious funds.

Key Words: Legal procedures, legislative procedures, criminal legislation, comparative legislation, money laundering, Saudi system, French system, Egyptian system.

المقدمة:-

تُعد جرائم غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد استقرار الأسواق المالية والاقتصادات الوطنية، نظرًا لما تسببه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والأمن الاجتماعي، وتكمن خطورة هذه الجريمة في طبيعتها غير المشروعة، حيث يتمثل جوهرها في إخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية وتحويلها إلى أموال مشروعة يمكن تداولها في الأسواق المختلفة، ومع تزايد العولمة والانفتاح الاقتصادي، أصبحت عمليات غسل الأموال أكثر تعقيدًا، مما استدعى تدخلًا تشريعيًا وقانونيًا على المستويات الوطنية والدولية لمكافحتها بفعالية.

تُولي الدول اهتمامًا بالغًا بمكافحة غسل الأموال من خلال إصدار التشريعات الصارمة ووضع الآليات الرقابية المتقدمة التي تمنع تسرب الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي والمصرفي، ويعتمد نجاح الدول في هذا المجال على فعالية القوانين والإجراءات التنفيذية والتعاون الدولي مع الجهات والمنظمات المختصة، وفي هذا السياق، تتبنى كل من السعودية ومصر وفرنسا سياسات قانونية مختلفة في مكافحة غسل الأموال، مما يبرز الحاجة إلى دراسة مقارنة بين هذه الأنظمة لاستكشاف مدى توافقها مع المعايير الدولية، وأوجه التشابه والاختلاف بينها، وأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

أهمية البحث:-

تنبع أهمية البحث من الدور المحوري الذي تلعبه التشريعات القانونية في مكافحة غسل الأموال والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع، فمع التطورات المتسارعة في وسائل غسل الأموال، أصبح من الضروري تحليل وتقييم القوانين الوطنية والآليات التنفيذية ومدى توافقها مع المعايير الدولية، لتحديد مدى فاعليتها في تحقيق الهدف المنشود، كما تكمن أهمية البحث في توفير دراسة مقارنة بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية، مما يتيح فرصة لاستعراض نقاط القوة والضعف في كل نظام، واقتراح سبل لتعزيز التشريعات الوطنية استنادًا إلى التجارب الناجحة.

سبب اختيار البحث:

فيعود إلى الحاجة الملحّة لفهم الاستراتيجيات المختلفة التي تعتمدها الدول في مكافحة غسل الأموال، مع التركيز على الأنظمة القانونية لثلاث دول ذات أنظمة قانونية مختلفة: السعودية التي تتبع النظام الإسلامي في تشريعاتها، ومصر التي تعتمد مزيجًا بين القانون الإسلامي والقانون الوضعي، وفرنسا التي تستند إلى القانون المدني (القانون اللاتيني)، يتيح هذا التنوع في النظم القانونية إجراء دراسة مقارنة غنية بالمعلومات، تساعد على استخلاص أفضل الممارسات وإمكانية تطبيقها في بيئات قانونية مختلفة.

الدراسات السابقة:-

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع غسل الأموال، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن أبرز الدراسات في هذا المجال:

1 – إسماعيل وراق عنوان الرسالة: "التحديات التي تواجه البنوك التجارية في مكافحة عمليات غسل الأموال" (رسالة ماجستير) أهم النتائج: ركزت الدراسة على التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في مكافحة عمليات غسل الأموال، مع التركيز على البيئة الإلكترونية للتجارة والقانون الكويتي.

2 – ناصر بن محمد البقمي عنوان الدراسة: "التوسع في تجريم غسل الأموال: دراسة مقارنة بين نظام مكافحة غسل الأموال السعودي والاتفاقيات الدولية" أهم النتائج:

أ – اعتبر نظام مكافحة غسل الأموال السعودي من أفضل وأوضح الأنظمة الجنائية في المملكة.

ب – توسّع النظام في تجريم غسل الأموال ليشمل جميع الظروف المحتملة لارتكاب الجريمة.

ج – توافق النظام السعودي مع الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بتوسيع نطاق التجريم، بما في ذلك عدم تحديد جرائم معينة كمصدر للأموال، وتوسيع الركن المادي للجريمة ليشمل تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

د – شدد النظام على عقوبة الشروع في جريمة غسل الأموال، مساويًا بينها وبين الجريمة التامة في التجريم والعقاب.

3 – محمد إبراهيم خيري الوكيل عنوان الدراسة: "مكافحة جريمة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية: دراسة لنظام

مكافحة غسل الأموال" أهم النتائج:

أ – أبرزت الدراسة المخاطر التي تشكلها جريمة غسل الأموال على الاقتصاديات الدولية والعربية، وتهديدها للاستقرار المالي.

ب – أشارت إلى الآثار السلبية للجريمة على النواحي السياسية والاجتماعية، وتهديدها للأمن الاقتصادي للدول.

ج – أكدت الدراسة أن مخاطر غسل الأموال لا تتوقف عند حدود دولة معينة، بل تمتد لتؤثر على الاقتصاد العالمي وأمنه الوطني.

المنهج المستخدم في البحث:

اعتمد البحث على المنهج المقارن، حيث تم تحليل التشريعات والإجراءات القانونية في المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف بينها، كما تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال، وتحليل دور المنظمات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لشرح مراحل غسل الأموال وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية البحث:-

تتمحور إشكالية البحث حول الأسئلة التالية:

1 .ما هي الإجراءات القانونية والتشريعية المتبعة في مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا؟

2 .ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية للدول الثلاث في مكافحة غسل الأموال؟

3 .ما هو دور المنظمات الدولية في تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة غسل الأموال؟

4. ما هي التحديات التي تواجه الأنظمة الوطنية في مكافحة غسل الأموال، وكيف يمكن التغلب عليها؟

أهداف البحث:

1 . **تحليل مفهوم غسل الأموال والإطار القانوني الدولي:**

- توضيح تعريف غسل الأموال لغةً واصطلاحًا ومراحله الرئيسية – الإيداع، التمويه، الدمج.
- دراسة الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية فيينا (1988) واتفاقية باليرمو (2000)، ودور المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والأمم المتحدة في مكافحة غسل الأموال.

2 . **دراسة التشريعات الوطنية لمكافحة غسل الأموال:**

- تحليل التشريعات السعودية (نظام مكافحة غسل الأموال 2019) والمصرية (قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002) والفرنسية قانون 2016.
- تقييم دور الهيئات الوطنية مثل الهيئة العامة لمكافحة غسل الأموال في السعودية، والوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال، والهيئة الفرنسية.(Tracfin)

3 .مقارنة الأنظمة القانونية للدول الثلاث:

- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية في التشريعات والإجراءات التنفيذية.
- تحليل آليات الرقابة المالية والمصرفية والتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال.

4 .تقديم توصيات لتحسين الإجراءات القانونية والتشريعية:

- اقتراح تحسينات لتطوير التشريعات الوطنية في الدول الثلاث.
- تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية لمكافحة غسل الأموال.
- تقديم حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الحديثة، مثل استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في غسل الأموال.

خطة البحث:-

الفصل الأول: ماهية غسل الأموال والإطار القانوني الدولي له

المبحث الأول: مفهوم غسل الأموال وأهمية مكافحته

المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال
الفرع الأول: تعريف غسل الأموال لغةً واصطلاحًا .
الفرع الثاني: مراحل غسل الأموال (الإيداع، التمويه، الدمج)
المطلب الثاني: أهمية مكافحة غسل الأموال
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لجرائم غسل الأموال
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والأمنية لجرائم غسل الأموال
المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال
الفرع الأول: اتفاقية فيينا 1988 م
الفرع الثاني: اتفاقية باليرمو 2000م
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال
الفرع الأول: دور مجموعة العمل المالي .(FATF)
الفرع الثاني: دور الأمم المتحدة والإنتربول .
الفصل الثاني: الإجراءات القانونية لمكافحة غسل الأموال في الأنظمة الوطنية
المبحث الأول: النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال
المطلب الأول: التشريعات السعودية لمكافحة غسل الأموال
الفرع الأول: نظام مكافحة غسل الأموال السعودي (نظام 2019)
الفرع الثاني: دور الهيئة العامة لمكافحة غسل الأموال
المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية
الفرع الأول: آليات الرقابة المالية
الفرع الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال
المبحث الثاني: النظام المصري لمكافحة غسل الأموال
المطلب الأول: التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال
الفرع الأول: قانون مكافحة غسل الأموال المصري (قانون 80 لسنة 2002)
الفرع الثاني: دور الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال
المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في مصر
الفرع الأول: آليات الرقابة المالية والمصرفية .
الفرع الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال .
الفصل الثالث: الإجراءات القانونية لمكافحة غسل الأموال في النظام الفرنسي
المبحث الأول: التشريعات الفرنسية لمكافحة غسل الأموال
المطلب الأول: الإطار القانوني الفرنسي لمكافحة غسل الأموال
الفرع الأول: قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي (قانون 2016م)
الفرع الثاني: دور الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال (Tracfin)
المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في فرنسا
الفرع الأول: آليات الرقابة المالية والمصرفية .
الفرع الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال .
المبحث الثاني: مقارنة بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الأنظمة

الفرع الأول: التشابه في التشريعات والإجراءات
الفرع الثاني: التشابه في التعاون الدولي
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الأنظمة
الفرع الأول: الاختلافات في التشريعات المحلية
الفرع الثاني: الاختلافات في آليات التنفيذ.
الخاتمة:
الفصل الأول:
ماهية غسل الأموال والإطار القانوني الدولي له

تُعد جريمة غسل الأموال من أبرز الجرائم الاقتصادية المعقدة التي تشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار المالي والاقتصادي على المستويين الوطني والدولي. وتكمن خطورتها في إضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة المكتسبة من أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالمخدرات، والفساد، وتمويل الإرهاب، مما يؤثر على نزاهة الأسواق المالية ويُضعف ثقة المستثمرين في المؤسسات الاقتصادية. وتُعتبر مكافحة غسل الأموال من الأولويات القانونية والأمنية في مختلف الدول، حيث تزايد الاهتمام بوضع أطر قانونية وتنظيمية لمواجهة هذه الجريمة والتصدي لها من خلال تعاون دولي مكثف وسن تشريعات فعالة. وتبرز أهمية مكافحة هذه الجريمة في الحد من الآثار السلبية التي تنتج عنها، مثل زيادة معدل الجرائم المنظمة، وتفاقم الفساد، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، ما ينعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وعلى المستوى الدولي، اتخذت الدول والمنظمات العالمية خطوات جادة لمكافحة غسل الأموال من خلال إصدار اتفاقيات دولية، ووضع معايير وأنظمة رقابية، وتفعيل آليات التعاون المشترك لتبادل المعلومات وتعقب مصادر الأموال غير المشروعة. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرات الدول على كشف العمليات المشبوهة وتقديم المتورطين فيها للعدالة، مما ساعد في حماية الاقتصاد العالمي من التداعيات الخطيرة لهذه الجريمة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل التمهيدي ماهية غسل الأموال والإطار القانوني الدولي له من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: يتناول مفهوم غسل الأموال وأهمية مكافحته، من خلال توضيح التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذه الجريمة، واستعراض الأركان القانونية التي تقوم عليها، بالإضافة إلى بيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

المبحث الثاني: يُسلط الضوء على الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال، من خلال عرض الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبيان دور المنظمات الدولية، مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والأمم المتحدة، في تطوير آليات مكافحة هذه الجريمة وتعزيز التعاون الدولي في مواجهتها.

المبحث الأول: مفهوم غسل الأموال وأهميته ومكافحته

تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تهدف إلى تمويه الأموال غير المشروعة المكتسبة من الجرائم الأصلية، وإضفاء الشرعية عليها لتبدو وكأنها أموال ذات مصدر قانوني. وتكمن خطورة هذه الجريمة في تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والمجتمع، إذ تُستخدم الأموال المغسولة في تمويل أنشطة إجرامية مثل الإرهاب، وتجارة المخدرات، والأسلحة، ما يُهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدول. كما أن غسل الأموال يؤدي إلى اضطراب الأسواق المالية، وتشويه المنافسة، وزعزعة الثقة في الأنظمة المصرفية، مما يُلحق الضرر بالاقتصاد المحلي والعالمي.

ومن الناحية القانونية، تُعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم المركبة، إذ تستلزم وجود نشاط إجرامي سابق تكون الأموال المغسولة نتاجًا له. وتتميز هذه الجريمة بطابعها الدولي المعقد، حيث يتم تمرير الأموال عبر حدود دولية ومؤسسات مالية بهدف إخفاء مصدرها غير المشروع. كما أن الطبيعة السرية لهذه العمليات تجعل من الصعب على الجهات الرقابية تتبعها والكشف عنها بسهولة. ولهذا السبب، تُعد مكافحة غسل الأموال من الأولويات القانونية والاقتصادية في الأنظمة الحديثة، حيث تسعى الدول إلى تطوير تشريعاتها وتطبيق إجراءات رقابية مشددة لمنع ارتكاب هذه الجريمة والتصدي لآثارها السلبية.

وتبرز أهمية مكافحة غسل الأموال في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وضمان نزاهة النظام المالي، وحماية المجتمع من الآثار السلبية للأنشطة الإجرامية، فمكافحة غسل الأموال تساهم في حماية المؤسسات المالية من استغلالها في تنفيذ جرائم أخرى، كما تساعد في الحد من انتشار الفساد والجرائم المنظمة

لتحقيق فهم شامل لهذه الجريمة، فإن دراستها تستدعي استعراضًا لمفهومها وتوضيح الأركان القانونية التي تقوم عليها، حيث يُسهم التعريف في تحديد نطاقها وخصائصها، بينما تُوضح الأركان الشروط الأساسية لقيامها وفقًا للأنظمة القانونية.

ومن خلال هذا المبحث، سيتم تناول ماهية جريمة غسل الأموال من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال.

المطلب الثاني: أهمية مكافحة غسل الأموال.

المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال

مع تطور المجتمعات وظهور أنماط جديدة من الجرائم، أصبحت جريمة غسل الأموال واحدة من أخطر الجرائم التي لا تقتصر أضرارها على الأفراد بل تمتد لتضر بالمصلحة العامة والاقتصاد الوطني والدولي، حيث تهدف هذه الجريمة إلى تمويه المصدر الحقيقي للأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، وقد تشمل أيضًا أموالًا مشروعة يسعى أصحابها لتجنب الالتزامات القانونية كدفع الضرائب.

وتشكل جريمة غسل الأموال بأنها جريمة عابرة للقارات ذات تأثير سلبي على هيكل الدخل القومي، معدلات الاستثمار والادخار، وتخصيص الموارد، وترتبط هذه الجريمة ارتباطًا وثيقًا بتمويل الإرهاب الذي يهدد أمن الدول واستقرارها، مما يستدعي مواجهة صارمة بتطبيق قوانين رادعة وتعزيز دور المؤسسات المختصة كالجمارك والبنوك المركزية في مكافحتها.

الفرع الأول: تعريف غسل الأموال لغة واصطلاحاً

تعريف غسل الأموال لغة: غسل الأموال في اللغة يُقصد به التطهير والتنظيف. يُقال "غَسَلَ الشيءَ" أي طهّره من الأوساخ. وبهذا المعنى، يُشير مصطلح "غسل الأموال" إلى محاولة تنظيف الأموال من مصدرها غير المشروع لتبدو وكأنها أموال نظيفة وشرعية.

تعريف غسل الأموال اصطلاحًا: غسل الأموال اصطلاحًا يُعرف بأنه عملية إخفاء المصدر غير المشروع للأموال الناتجة عن نشاطات إجرامية، مثل تجارة المخدرات، والفساد، والتهرب الضريبي، والإرهاب، وغيرها من الجرائم، من خلال إدخالها في النظام المالي المشروع بهدف إظهارها كأموال قانونية.

ولقد تباينت تعريفات جريمة غسل الأموال في الأوساط القانونية والبحثية، ويعود هذا الاختلاف ليس إلى تعدد أنواع الأموال غير المشروعة، أو ما يُعرف بالأموال القذرة، فهي في جوهرها نوع واحد، وإنما إلى تنوع مصادرها التي تختلف باختلاف الأنشطة الإجرامية التي تنتج عنها.[1]

وعرفت المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2012 جريمة غسل الأموال على أنها "ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه لإخفاء أو تمويه مصدر الأموال بما يخالف القوانين والنظم الداخلية لكل دولة طرف، بحيث تصبح الأموال وكأنها مشروعة".[2]

أما في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، فقد جرمت الأفعال التي تهدف إلى تحويل أو نقل الأموال مع علم الشخص بأن هذه الأموال ناتجة عن جرائم مخدرات أو الاشتراك في هذه الجرائم، وذلك بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو مساعدة الآخرين على الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى إخفاء أو تمويه حقيقة أية أموال أو مصدرها أو طريقة التصرف فيها.[3]

---

[1] سعد حافظي، " جهود الدولة لتحقيق التوازن بين مبدا السرية المصرفية ومكافحة غسيل الأموال "، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، العدد الثالث، 2010، ص 24.

[2] المادة (2) من الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2012، والموقعة في اطار جامعة الدول العربية.

[3] غسان رباح، " جريمة تبض الأموال (دراسة مقارنة) "، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص29.

وفي تعريف اللجنة الأوروبية في الاتحاد الأوروبي، يُعرف غسل الأموال بأنه "العملية التي يتم فيها تنظيف العائدات الجرمية بحيث يتم إخفاء أصولها غير القانونية".

وفي إطار القوانين والتشريعات العربية، يعرّف المشرع العماني في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العماني رقم (30) لسنة 2016 غسل الأموال بأنه "كل فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (6) من هذا القانون"، والتي تشمل استبدال أو تحويل الأموال بقصد تمويهها أو إخفاء طبيعتها ومصدرها غير المشروع، وكذلك تمويه أو إثبات الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها، وتملك أو حيازة الأموال أو استخدامها عند تسلمها.[4]

أما نظام مكافحة غسل الأموال السعودي رقم (39) لسنة 1424هـ، فقد عرّف غسل الأموال في المادة (1/1) بأنه "ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه بهدف إخفاء أو تمويه أصل أو حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للنظام، وجعلها تبدو وكأنها مشروعة المصدر".[5]

وفي قانون غسل الأموال المصري، يعرّف غسل الأموال بأنه "السلوك الذي ينطوي على اكتساب المال أو حيازته أو التصرف فيه أو إدارته أو حفظه أو استبداله أو إيداعه أو ضمانه أو استثماره أو نقله أو تحويله أو التلاعب في قيمته إذا كانت الأموال متحصلة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون ذاته مع العلم بذلك، بحيث يكون الهدف من هذه الأفعال إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو أصحابه، أو تغيير حقيقته، أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة الوصول إلى الشخص الذي ارتكب العمليات المتحصلة منها الأموال".[6]

ويرى الباحث بأن عملية غسل الأموال تمثل جريمة معقدة تهدف إلى إخفاء أو تمويه مصدر الأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية، مما يجعلها تبدو كأنها أموال مشروعة، فمن خلال استعراض التعريفات القانونية والتشريعية، يتضح أن هذه العملية تشمل مجموعة من الأفعال التي تبدأ بتحويل الأموال غير المشروعة وتنتهي باستخدامها في النظام المالي بشكل قانوني.

كما أن غسل الأموال لا يقتصر على الأموال المتحصلة من الجرائم التقليدية فقط، بل يمتد ليشمل الأموال المشروعة التي يتم تحويلها بهدف التهرب من الالتزامات القانونية كدفع الضرائب. بناءً على ذلك، فإن غسل الأموال يشكل تهديدًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني والدولي، ويعزز من نمو الأنشطة الإجرامية مثل تمويل الإرهاب.

الفرع الثاني: مراحل عملية غسل الأموال

إن عملية غسل الأموال تتطلب عدة خطوات تمهيدية تسبق التنفيذ الفعلي لعملية الغسيل، فهذه الجريمة لا تحدث في خطوة واحدة، بل تمر عبر مراحل متعددة ومترابطة، وتُعد هذه المراحل أساسية لتنفيذ العملية بنجاح، وأبرز هذه المراحل ما يلي:

1. **مرحلة التوظيف أو الإيداع أو الإحلال:** تُعد هذه المرحلة الخطوة الأولى التي يبدأ فيها الجاني بالتخلص من الأموال غير المشروعة التي حصل عليها من الجرائم الأصلية، حيث يتم ذلك من خلال إدخالها في النظام المصرفي عبر الإيداع أو تحويلها إلى نشاط تجاري أو مالي، سواء داخل الدولة أو خارجها، وغالبًا ما تُنقل الأموال إلى دول تتميز بقوانين مصرفية متساهلة أو ضعف في الرقابة المالية والإشراف المصرفي، وتُعتبر هذه المرحلة الأخطر نظرًا لتعاملها المباشر مع العوائد غير المشروعة، مما يجعل اكتشافها أكثر احتمالًا.

وتشير بعض الآراء إلى وجود مرحلة تسبق التوظيف تُعرف بمرحلة التخطيط، حيث يفكر الجاني ويصمم خطته، ورغم أنها تُعد جزءًا من العملية، إلا أنها لا تخضع للعقاب كونها تقتصر على النية والتصميم الداخلي للجاني دون أن تخرج إلى العالم الخارجي، مما يجعل إثباتها أمرًا صعبًا.[7]

---

[4] المادة (6) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الصادر بالمرسوم العماني رقم (30 / 2016).

[5] المادة (1 / 1) من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي، رقم 39 لسنة 1424 هـ .

[6] قانون غسل الأموال، رقم 80 لسنة 2002.

[7] غسان رباح، " جريمة تبض الأموال (دراسة مقارنة) "، مرجع سابق، ص 78.

2. **مرحلة التغطية أو الإخفاء:** تُعد هذه المرحلة خطوة محورية في عملية غسل الأموال، حيث يسعى الجاني إلى فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها الأصلي، ويتم ذلك من خلال تنفيذ عمليات مالية ومصرفية معقدة تهدف إلى تقليل فرص تتبع هذه الأموال من قِبل الجهات المختصة، وتشمل هذه العمليات تحويلات مالية سريعة، سواء داخلية أو خارجية، غالبًا ما تتم في دول تتميز بأنظمتها المصرفية المتساهلة، والتي تضمن حماية وسرية كبيرة للعملاء.

وتلعب الشركات الوهمية دورًا رئيسيًا في هذه المرحلة، حيث تُستخدم كواجهة لإضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة، ويتم التمويه عادةً تحت غطاء التجارة الدولية، مما يجعل من الصعب تحديد المصدر الأصلي لهذه الأموال غير القانونية، بهذه الطريقة تُصبح الأموال المتحصلة من الجرائم الأصلية بعيدة عن الأنظار، مما يعزز من صعوبة تعقبها أو إثبات علاقتها بأنشطة إجرامية.[8]

3. **مرحلة الدمج:** في هذه المرحلة يتم إضفاء طابع المشروعية على الأموال غير القانونية، حيث تصبح هذه الأموال مختلطة بشكل كامل مع الأموال المشروعة، مما يجعل من الصعب التفريق بينهما، وتهدف هذه المرحلة إلى إدخال الأموال الملوثة في الدورة الاقتصادية بشكل قانوني، وذلك عبر استثمارها في أنشطة مشروعة ومتنوعة.

وتشمل هذه الأنشطة شراء العقارات الفاخرة، واقتناء المجوهرات الثمينة، والاستثمار في الأسهم في الأسواق المالية العالمية، وشراء شهادات الاستثمار، إضافة إلى الانخراط في مجالات الأعمال السياحية وتنظيم المزادات، فمن خلال هذه العمليات، يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أصول قانونية تبدو وكأنها جزء طبيعي من الاقتصاد، مما يُكمل عملية غسل الأموال ويُخفي آثارها الإجرامية بشكل كامل.[9]

وعليه، يجد الباحث أن المراحل الثلاث التي تمر بها عملية غسل الأموال تمثل إطارًا متكاملًا يُظهر تعقيد هذه الجريمة وخطورتها على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، فكل مرحلة من هذه المراحل تُسهم في تعزيز القدرة على تمويه الأموال غير المشروعة وإدخالها في الاقتصاد القانوني.

ففي مرحلة التوظيف، يتم التخلص من الأموال غير المشروعة بإدخالها في النظام المصرفي أو التجاري، بينما تسعى مرحلة التغطية لفصل الأموال عن مصادرها الأصلية عبر تحويلات وشركات وهمية، أما مرحلة الدمج فتضفي طابعًا قانونيًا على الأموال باستخدامها في استثمارات وأنشطة مشروعة

ويشير الباحث إلى أن هذه المراحل الثلاث لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تتكامل بشكل دقيق، ما يُبرز أهمية تطوير أساليب المكافحة والرقابة التي تستهدف جميع هذه المراحل، كما يؤكد الباحث على ضرورة تعزيز التعاون الدولي وفرض رقابة صارمة على الأنظمة المصرفية والتجارية، خاصة في الدول التي تُعرف بتساهل قوانينها، للحد من انتشار هذه الجريمة المعقدة.

المطلب الثاني: أهمية مكافحة غسل الأموال

تُعد مكافحة غسل الأموال من القضايا الحيوية التي توليها الدول والمنظمات الدولية اهتمامًا بالغًا نظرًا لما تُحدثه هذه الجريمة من آثار سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فغسل الأموال لا يقتصر تأثيره على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليُهدد استقرار المجتمعات والأمن الداخلي للدول، إذ تُستخدم الأموال المغسولة في تمويل أنشطة إجرامية خطيرة مثل الإرهاب، وتجارة المخدرات، والفساد، ويترتب على ذلك إضعاف الثقة في المؤسسات المالية، وتفاقم المشكلات الاجتماعية، وتهديد الاستقرار الأمني.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب بيان أهمية مكافحة غسل الأموال من خلال استعراض آثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على النحو التالي:

---

[8] باسل عبد الله الضمور، " غسل الأموال في المصارف "، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، 2013، ص37.

[9] دانة نبيل شحده النتشة،" الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال" ، مرجع سابق، 2018، ص33.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لجرائم غسل الأموال

1. انخفاض مستوى الدخل القومي

تؤدي جريمة غسل الأموال إلى تقليل الدخل القومي للدول التي تُرتكب فيها الجرائم، حيث تُستثمر الأموال المغسولة في دول أخرى، هذا يقلل من رأس المال المتاح في الاقتصاد الوطني، مما يضعف القدرة على إنتاج السلع والخدمات، ويزيد من البطالة، ويتطلب زيادة الضرائب. [10]

2. المال غير المشروع في الدول النامية

يركز على التحديات التي يواجهها الاقتصاد القومي نتيجة تدفق الأموال غير المشروعة، والتي تعتمد على أساليب التحايل والخفاء، يشير النص إلى صعوبة توقع أو معرفة توقيت وحجم تدفق هذه الأموال، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني، مما يتسبب في صدمات يصعب على الاقتصاد مواجهتها.

3. المضاربات الكبيرة وتأثيرها على الأسواق

يناقش النص كيف تؤدي المضاربات الكبيرة على الأصول مثل العقارات والأوراق المالية إلى زيادة الأسعار في الأسواق المحلية، يشير إلى أن هذه المضاربات قد تؤدي إلى سيطرة الشركات القوية على سوق المال والنقد، مما يسبب عدم الثقة في المؤسسات المالية والقوانين، ويدفع الأموال إلى الهروب خارج البلاد. [11]

4. تأثير استبدال العملة الوطنية

يشير إلى أن غسل الأموال من خلال استبدال العملة الوطنية بأخرى أجنبية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، كما يوضح أن الجرائم الاقتصادية مثل التهرب الضريبي والغش والفساد تؤدي إلى تنشيط الأسواق السوداء وتوفير السلع بأسعار رخيصة بسبب الغش، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد المشروع.

5. التهرب الضريبي وزيادة الضرائب

يوضح أن التهرب من سداد الضرائب والنقص في الإيرادات العامة يؤدي إلى فرض ضرائب غير مباشرة إضافية، مما يرفع المستوى العام للأسعار المحلية. [12]

6. تأثير غسل الأموال على البورصات

يشير إلى أن غسل الأموال يمكن أن يؤدي إلى انهيار البورصات، حيث يتم شراء الأوراق المالية كجزء من عملية غسل الأموال ثم بيعها بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في الأسعار وقد يسبب انهيار البورصة.

7. صدمات للاقتصاد القومي

دخول وخروج الأموال غير المشروعة بكميات كبيرة إلى ومن الاقتصاد القومي في الدول النامية يؤثر سلبًا على استقراره، بما أن هذه الأموال تدخل وتخرج بشكل غير متوقع، فإنها تسبب صدمات يصعب على الاقتصاد التهاويل التعامل معها، مما يؤدي إلى تذبذب الاستقرار الاقتصادي. [13]

8. تأثير على العملة الوطنية والأسواق السوداء

استبدال العملة الوطنية بأخرى أجنبية لغرض غسل الأموال يساهم في انخفاض قيمة العملة الوطنية، جرائم التهرب الضريبي والفساد تنشط الأسواق السوداء، حيث يتم بيع السلع بأسعار رخيصة نتيجة الغش، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد المشروع. [14]

---

[10] زينب حامد أمين السامرائي، " الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسيل الأموال ودور الاقتصاد الاسلامي في معالجتها: الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسيل الأموال ودور الاقتصاد الاسلامي في معالجتها". مداد الآداب, 12(26) , 2022، ص ص508-539.

[11] Brent L Bartlett, "The negative effects of money laundering on economic development." Asian Development Bank Regional Technical Assistance Project No 5967 (2002).

[12] Richard Wahlund, "Tax changes and economic behavior: The case of tax evasion." Journal of Economic Psychology 13.4 (1992): 657-677.

[13] حسين حسن رؤف محمد النجار،" الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال في مصر"، مجلة إدارة الأعمال العدد (١٢٣)، 2008، ص ص 90-95.

[14] مختار الفاتح محمد عثمان، الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، مجلة الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)،2014.

9. زيادة الأعباء الضريبية

التهرب من سداد الضرائب ونقص الإيرادات العامة يؤدي إلى فرض ضرائب غير مباشرة، مما يزيد من الأسعار المحلية ويؤثر على مستوى المعيشة.

10. تأثير على الإنفاق العام

زيادة التكلفة الأمنية لمكافحة غسل الأموال تؤثر على الإنفاق العام، حيث تنفق الدولة على تقوية الأجهزة الأمنية والتقنيات الحديثة، مما يؤثر سلبًا على مشاريع التنمية، تكلفة مكافحة الجريمة تتضمن استخدام الشرطة والوسائل التقنية، وتحمل تكاليف الاحتجاز والتحقيق، وهو ما يتحمله دافعو الضرائب. [15]

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال تشكل تهديدًا كبيرًا على استقرار الدول النامية، حيث تؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية وانخفاض الدخل القومي. هذه الظاهرة تضعف الاقتصاد الوطني من خلال تهريب الأموال إلى الخارج، مما يقلل من رأس المال المتاح للاستثمار الداخلي، ويزيد من البطالة، كما أن التدفقات المالية غير المشروعة تؤدي إلى تقلبات اقتصادية غير متوقعة، تُضعف القدرة على التخطيط الاقتصادي المستدام.

تأثير هذه الجريمة يمتد أيضًا إلى إضعاف قيمة العملة الوطنية وتنشيط الأسواق السوداء، مما يضر بالاقتصاد المشروع ويزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين، إن مواجهة هذا التحدي تتطلب تعزيز الأنظمة الرقابية وتطوير التشريعات لمكافحة هذه الجرائم بشكل فعال، وضمان استقرار الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لجرائم غسل الأموال

1. **البطالة:** زيادة معدلات البطالة نتيجة استثمار الأموال المغسولة خارج المجتمع أو في أنشطة غير منتجة. [16]
2. **سوء توزيع الدخل القومي:** يؤدي غسل الأموال إلى توزيع غير عادل للدخل، مما يزيد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويعزز الفقر، مؤثرًا على الاستقرار الاجتماعي.[17]
3. **التأثير على منظومة القيم:** غسل الأموال يعزز قيمة المال على حساب العمل والإنتاج، مما يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية مثل الأمانة والإخلاص، ينتج عن ذلك انتشار الفساد والجرائم، مما يهدد الموروث الثقافي والقيمي للمجتمع.
4. **سيادة أنماط استهلاكية غير رشيدة:** يسهم غسل الأموال في انتشار الاستهلاك المترف والعشوائي، حيث يميل غاسلو الأموال إلى الإسراف والتبذير دون مراعاة لقيم المجتمع، مما يؤدي إلى مخالفة التقاليد الاجتماعية.
5. **انخفاض مستوى المعيشة:** يؤدي غسل الأموال إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يتم استغلال الطبقات الدنيا واستنزاف جهودهم، مما يؤدي إلى تهميش قطاعات مثل التعليم والصحة وزيادة معدلات الفقر والجهل. [18]
6. **استنزاف الطاقات البشرية:** توجه طاقات أفراد المجتمع نحو أنشطة غير قانونية ومعادية للقيم الاجتماعية، مما يتطلب جهودًا مكثفة لمواجهة هذه التحديات وإعادة تأهيل المتضررين.
7. **التأثير على الاستثمار الخارجي والادخار المحلي:** غسل الأموال يتسبب في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، حيث تُوجه الاستثمارات إلى السلع والخدمات الترفيهية بدلاً من القطاعات المفيدة للاقتصاد، هذا يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الاستدانة، بالإضافة إلى تزايد مشكلات مثل الاحتكار. [19]

---

[15] عبد الله ابراهيم العساف، ربيع عماد محمد أحمد، مرجع سابق ،2020.

[16] السيد عبد الوهاب عرفة، " الوجيز في مكافحة جريمة غسيل الأموال"، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية،2005، ص 16.

[17] هيام الجرد، "المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبيض الأموال"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 115.

[18] المرجع السابق ص 115.

[19] عدلي (ال) سمري ، "الطبيعة الاجتماعية للسلوك الإجرامي"، المحرر: محمد محمود الجوهري، علم اجتماع الجريمة والانحراف، ص ١٣-٣١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2010.

8. **ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي لمكافحة غسل الأموال:** تتكبد الحكومات تكاليف كبيرة في مكافحة غسل الأموال، مما يؤثر سلبًا على ميزانياتها، يشمل ذلك توظيف وتدريب المتخصصين، وتمويل الأبحاث، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية.
9. **انخفاض قدرة المجتمع على سداد التزاماته المادية:** تحويل الأموال إلى الخارج وزيادة الإنفاق على مكافحة غسل الأموال يؤدي إلى نقص في فرص العمل وزيادة الضغوط على الميزانيات الحكومية، قد تحتاج المجتمعات إلى الاستدانة لتسديد التزاماتها، مما يزيد من الديون ويؤدي إلى مخاطر الإفلاس.
10. **التأثير السلبي على سوق الأوراق المالية والعملة:** تتسبب غسل الأموال في تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم والسندات، مما يؤثر سلبًا على الشركات، كما يؤدي تهريب الأموال إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يفاقم أزمة السيولة النقدية، تتأثر أيضًا سمعة المؤسسات المصرفية، مما يؤدي إلى انسحاب العملاء وزيادة خطر الانهيار. [20]

ويرى الباحث ان غسل الأموال ليس مجرد جريمة اقتصادية، بل هو آفة اجتماعية تؤدي إلى تأثيرات سلبية تمتد إلى نسيج المجتمع. من أبرز هذه التأثيرات زيادة معدلات البطالة بسبب توجيه الأموال المغسولة نحو استثمارات خارجية أو أنشطة غير منتجة، مما يحرم الاقتصاد المحلي من فرص النمو. كما يساهم غسل الأموال في سوء توزيع الدخل القومي، حيث يزداد الأغنياء ثراءً بينما تزداد الفئات الفقيرة فقرًا، مما يفاقم الفجوة الطبقية ويعزز الشعور بالظلم الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يؤدي غسل الأموال إلى تدهور منظومة القيم الاجتماعية، حيث تصبح قيمة المال أعلى من قيمة العمل والإنتاج، مما يعزز مناخ الفساد ويساهم في انتشار الجرائم. يؤثر هذا على الاستقرار الاجتماعي ويهدد التقاليد والقيم المتوارثة. كما أن أنماط الاستهلاك غير الرشيدة الناتجة عن الأموال المغسولة تشوه العادات الاجتماعية وتزيد من الإسراف والتبذير.

المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال

يُعد الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول والمنظمات الدولية في مواجهة هذه الجريمة العابرة للحدود. نظرًا للطبيعة المعقدة لجريمة غسل الأموال وتشابكها مع أنشطة إجرامية مختلفة على المستوى الدولي، أصبح التعاون الدولي ضرورة ملحة لتعزيز فعالية الجهود الوطنية في مكافحتها.

وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى توحيد الإجراءات القانونية وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين الدول لملاحقة مرتكبي هذه الجريمة. كما لعبت المنظمات الدولية دورًا محوريًا في تطوير معايير وإرشادات تساعد الدول على مواجهة غسل الأموال بفعالية.

إضافة إلى ذلك، فإن الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال لا يقتصر على المعاهدات والاتفاقيات الرسمية فحسب، بل يشمل أيضًا التوجيهات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، مثل مجموعة العمل المالي (FATF) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي.

كما أن هذه المنظمات تعمل على تعزيز التعاون بين الدول، وتوفير الدعم الفني والتدريبي، وتقديم المشورة حول تطوير التشريعات المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما تُعد التقييمات الدورية التي تُجريها هذه الجهات للدول الأعضاء أداة مهمة لتحفيز الدول على تطوير أنظمتها القانونية والرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال

[20] Aluko, A., & Bagheri, M, the impact of money laundering on economic and financial stability and on political development in developing countries: The case of Nigeria. Journal of Money Laundering Control, (2012), 15(4), 442-457.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال

تُعد الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال من الركائز الأساسية في التصدي لهذه الجريمة العابرة للحدود، إذ تُسهم في توحيد الجهود الدولية وتعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التحديات الناتجة عن غسل الأموال. وتُعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة إطار قانوني دولي يُحدد التزامات الدول ويُعزز من قدرة الأنظمة القانونية على تعقب الأموال غير المشروعة وتجميدها ومصادرتها. وقد جاءت هذه الاتفاقيات استجابةً لتزايد مخاطر غسل الأموال وتأثيرها السلبي على الاستقرار الاقتصادي والأمني.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب أبرز الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: اتفاقية فيينا لعام 1988م.

تعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقيات البارزة على المستوى الدولي، نظرًا لالتزام الأمم المتحدة بها، وقد تم اعتماد هذه الاتفاقية في مؤتمر الأمم المتحدة في جلسته السادسة التي عقدت في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1988م في فيينا، النمسا، بموجب اتفاقية فيينا، وتعرف هذه الاتفاقية باسم " اتفاقية فيينا "، وجاءت هذه الاتفاقية تتويجًا لجهود متواصلة للأمم المتحدة على مدى عدة عقود في مجال مكافحة المخدرات.[21]

وقد حوت الاتفاقية على أول النصوص الدولية لصور ومظاهر غسل الأموال واستخدام عائدات جرائم المخدرات، حيث قدمت تعريفاً دقيقاً في المادة رقم(1) لغسل الأموال بأنه " تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها مستمدة من جرائم المخدرات، أو إخفاء أو تمويه حقيقة المال أو مصدره، أو استخدام المال مع العلم بأنه حصيلة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية".[22]

وقد تضمنت هذه الاتفاقية (34) مادة، أظهرت من خلالها ثلاث مظاهر مكونه لسلوك غسل الأموال واستخدام عائدات المخدرات، حيث دعت إلى تجريمها بشكل صريح وأوجبت على الدول الأطراف إتخاذ ما يلزم من إجراءات كلاً حسب تشريعاته الداخلية في حال تم ارتكاب هذه الأفعال عمداً، وجاء ذلك في مادتها الثالثة الفقرة 1 ب (1) ، (2) ، ج (1) ، وهي كالتالي: [23]

- **ب "1 "**: تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الافلات من العواقب القانونية لأفعاله.
- **ب " 2 "**: اخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم.
- **ج " 1 "**: مع مراعاة المبادئ الدستورية والمفاهيم الأساسية للنظام القانوني بجرم اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم، وقت تسلمها، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم.

وفي سياق المساعدة القانونية المتبادلة، أكدت اتفاقية فيينا في مجال مكافحة غسل الأموال واستخدام عائدات الجرائم على عدم جواز أي طرف من الأطراف رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بحجة سرية العمليات المصرفية.

وتشمل هذه المساعدة إجراءات متنوعة مثل أخذ شهادات الأشخاص أو إقراراتهم، وتبليغ الأوراق القضائية، وتوفير

---

[21] سليمان عبد المنعم ، مسئولية المصرف الجزائية عن الأموال غير النظيفة (ظاهرة غسل الأموال) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م ، ص91.

[22] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات فيينا 1988.

[23] المرجع السابق.

النسخ الأصلية أو المصدقة من المستندات والسجلات، وإجراءات الضبط والتفتيش، وفحص الأشياء وتفقد المواقع والإلمام بالمعلومات والأدلة، كما راعت الاتفاقية أحكام التشريع الوطني للدول والاتفاقيات ذات الصلة، ومن بين أهم أشكال التعاون القضائي الدولي في مكافحة جرائم غسل الأموال ما جاء في الاتفاقية من إمكانية إحالة الدعاوى الجزائية من دولة إلى أخرى بشأن الجرائم المنصوص عليها في الحالات التي تسهم في تحقيق العدالة.[24]

يلاحظ الباحث من هذه الصور أن التجريم شمل الإيداع أو الاستخدام للأموال، التمويه والإدماج، كذلك تحريض الغير أو حضهم علانية بأي طريقة كانت على ارتكاب أي من الجرائم المشار اليها سابقاً، كما نلاحظ أنه تم تجريم الاشتراك في ارتكاب أي من الجرائم المشار اليها أو التواطؤ لتسهيل ذلك الفعل المجرم أو الشروع فيه أو المساعدة أو التسهيل بقصد ارتكابها.[25]

وتجد أن هذه الاتفاقية قد لعبت دوراً كبيراً في إعداد وصياغة العديد من القوانين لبعض الهيئات الأخرى والدول الأعضاء، فمنها على سبيل المثال مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) التزمت أغلب بنود هذه الاتفاقية حيث جاءت مكملة للنقص الذي نتج من اتفاقية فيينا1988، وهي منظمة دولية حكومية تعنى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تتخذ إجراءات لوضع معايير دولية تهدف إلى منع الأنشطة غير المشروعة وتقليل الأضرار المحتملة على المجتمع، وتعمل كهيئة مسؤولة عن صياغة السياسات في هذا المجال، وتسعى لتوليد الإرادة السياسية الضرورية لتنفيذ الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في هذه المجالات.[26]

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن هذه الاتفاقية قد ضيقت بتحديدها الأنشطة والعائدات أو المبالغ المتحصلة من جريمة المخدرات فقط دون سواها من الجرائم الماسة بالحقوق الإنسانية، وفي هذا التضيق لمفهوم غسل الأموال ضياع لكثير من الحقوق وإفلات لكثير من الجرائم التي يمكن أن تعود بأموال طائلة من غير جريمة المخدرات، ونجد أننا نلتمس العذر لما صدر من تحديد وتضيق في اتفاقية فيينا 1988، حيث أن الفترة الزمنية التي واكبت صدورها كانت بصدد التصدي لجرائم المخدرات وعائداتها المالية و كل ما يلامسها، فالملاحظ أن نشاط الاتجار بالمخدرات كان أول المصادر للأموال الغير مشروعة.

الفرع الثاني: اتفاقية باليرمو لعام 2000م.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتركز بشكل خاص على جرائم غسل الأموال، كما تحدد الاتفاقية الجرائم المتعلقة بالمشاركة في جماعات إجرامية منظمة وغسل العائدات الإجرامية، حيث تعرف الجريمة الخطيرة على أنها سلوك جرمي يعاقب عليه بالحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد، وتهدف الاتفاقية إلى احتواء ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية.

كما توفر هذه الاتفاقية و التي صدقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2000 م، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول 2003 م إطاراً شاملاً للمبادرات العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث تتضمن الاتفاقية تدابير وطنية فعالة، وتعكس وجهة النظر الدولية النهائية، وتشجع التعاون الدولي والدعم القانوني المتبادل في مواجهة الجريمة المنظمة الدولية.[27]

وتشمل الاتفاقية ثلاثة بروتوكولات، يركز كل منها على جانب مختلف من جوانب الجريمة المنظمة، وهي كما يلي:

1. بروتوكول وقف وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال؛
2. بروتوكول حظر تهريب الأشخاص عن طريق الجو أو البحر أو البر.
3. بروتوكول حظر الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالأسلحة والذخيرة وأجزائها ومكوناتها.

---

[24] د. سليمان عبد المنعم ، مسئولية المصرف الجزائية عن الأموال غير النظيفة (ظاهرة غسل الأموال) مرجع سابق، ص ص 19 – 95.

[25] محمد عبدالله أبو بكر سلامة ، مكافحة جرائم غسل الأموال (الجريمة – المسؤولية الجزائية) المكافحة في ضوء قواعد القانون الجنائي الدولي الاتفاقيات الدولية التشريعات العربية ، دار الكتب والدراسات العربية ، لسنة 2023م ، ص11.

[26] د. خالد عبدالرحمن المشعل ، جرائم غسيل الأموال: المفهوم، الأسباب، الوسائل، الابعاد الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص546.

[27] محمد محي الدين عوض، " جرائم غسل الأموال "، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2004.

كما تضمنت الاتفاقية عدداً من المواد والأحكام التي جاءت لقمع ومكافحة جرائم غسل الأموال وتمثلت أهم هذه المواد والأحكام فيما يلي:

المادة (5): جاءت المادة (5) لتجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة بقولها " الاتفاق مع شخص آخر أو أكثر على ارتكاب جريمة خطيرة لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية، وقيام شخص عن علم بهدف جماعة إجرامية منظمة ونشاطها الاجرامي العام أو بعزمها على ارتكاب الجرائم المعنية بدور فاعل في الأنشطة الاجرامية للجماعة الاجرامية المنظمة؛ أنشطة أخرى تضطلع بها الجماعة الاجرامية، مع علمه بأن مشاركته ستسهم في تحقيق الهدف الاجرامي".

المادة (6): جاءت المادة (6) منها لتشير إلى تجريم غسل العائدات الاجرامية حيث بينت أنه يتعين على كل دولة طرف أن تعمل على اعتماد ما تشير اليه المادة لتجريم الأفعال التالي ذكرها جنائيا في حال ارتكابها عمدا وذلك وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي " تحويل الممتلكات أو نقلها ، مع العلم أنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات ، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تأتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته " ، كما جاء في ذات المادة ما يوجب تجريم الأفعال التالية في حال تم ارتكابها عمدا " المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة ، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها ، ومحاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وإسداء المشورة بشأنه ".[28]

المادة (7): جاءت المادة (7) لتشير إلى مجموعة من تدابير مكافحة غسل الأموال والتي يجب على كل دولة طرف اتخاذها، وتتمثل فيما يلي: [29]

1. **تلتزم كل دولة طرف على:**
   - تتطلب الاتفاقية إنشاء نظام داخلي شامل للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية، وذلك لردع وكشف أشكال غسل الأموال وتعزيز تحديد هوية الزبائن والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
   - أن تكفل الأجهزة الإدارية والرقابية وأجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الجهات المكرسة لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك السلطات القضائية، بالقدرة على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي وفقًا للشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، كما يوجه النظر في إنشاء وحدة استخبارات مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل وتعميم المعلومات حول غسل الأموال.
2. حث الدول الأطراف على اتخاذ تدابير فعّالة لكشف ومراقبة حركة النقد والصكوك المالية عبر حدودها، مع توفير ضمانات لضمان استخدام المعلومات بشكل ملائم ودون عرقلة لحركة رأس المال الشرعي. يُسمح بتطبيق تلك التدابير بما في ذلك الاشتراطات التي تفرض على الأفراد والمؤسسات التجارية للإبلاغ عن التحويلات الكبيرة من النقد والأوراق المالية عبر الحدود.
3. لدى إنشاء نظام رقابي وإشرافي داخلي بمقتضى أحكام هذه المادة، ودون مساس بأي مادة أخرى من هذه الاتفاقية، يُهاب بالدول الأطراف أن تسترشد بالمبادرات ذات الصلة التي تتخذها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال.
4. تسعى الدول الأطراف إلى تعزيز التعاون العالمي والإقليمي والثنائي في مجال مكافحة غسل الأموال، من خلال تطوير العلاقات بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية.

المادة (8): جاءت المادة (8) من هذه الاتفاقية لتكافح الفساد الإداري الناشئ عن الموظف العمومي أو أي شخص يقوم بتقديم خدمة عمومية وذلك حسب التعريف في كل دوله طرف وحسبما تطبق في القانون الجزائي للدولة الطرف التي يقوم

---

[28] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص ص 7 – 9.

[29] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، مرجع سابق، ص ص 9 – 10.

فيها الشخص المعني بأداء تلك الوظيفة فيها.[30]

كما اشتملت الاتفاقية على مجموعة أخرى من الأحكام العامة التي تنطبق على جرائم غسل الأموال ومن بينها الأحكام المتعلقة بمسؤولية الكيانات الاعتبارية (المادة 10)، والملاحقة القضائية والمحاكمة والعقوبات (المادة 11)، والحجز والمصادرة (المادة 14)، وتسليم المجرمين (المادة 16)، ونقل الأفراد المدانين (المادة 17).[31]

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أحكام تتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة (المادة 18)، والتحقيقات المشتركة (المادة 20)، ونقل الإجراءات الجزائية (المادة 21)، وتدابير لتحسين التعاون مع وكالات إنفاذ القانون (المادة 26)، والتعاون في مجال إنفاذ القانون. (المادة 27)، وجمع وتبادل المعلومات حول طبيعة الجريمة المنظمة (المادة 28)، والتدريب والمساعدة الفنية (المادة 29)، وتدابير منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تنص عليها الدول.[32]

ونلاحظ هنا أن هذه الاتفاقية قد توسعت في تجريم عدد من صور الاشتراك والمساهمة الجزائية التابعة لكافة جرائم غسل الأموال الناتجة من الجريمة الاصلية، وجاء هذا التوسع تماشيا مع القواعد الدولية المتلاحقة التي أكدت على أهمية توسيع نطاق تجريم أفعال غسل الاموال.[33]

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن اتفاقية باليرمو والمبادرات الدولية تلعب دورًا هامًا في مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال، ويؤكد الباحث أهمية اتفاقية باليرمو كخطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، حيث تهدف الاتفاقية إلى إنشاء نظام رقابة داخلية للمؤسسات المالية وتنفيذ تدابير لرصد ومراقبة حركة الأموال والأدوات المالية عبر الحدود.

وحيث تشير أيضاً إلى أن هذه الاتفاقية تعكس قناعة المجتمع الدولي بأهمية مكافحة ظاهرة غسل الأموال، وبالإضافة إلى ذلك، توجد مبادرات دولية أخرى لمكافحة الرشوة والفساد تم اتخاذها من قبل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجامعة الأمم العربية.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال

تُعد المنظمات الدولية من الجهات الفاعلة في مكافحة غسل الأموال، حيث تُساهم في وضع معايير وإرشادات تُساعد الدول على تعزيز أنظمتها القانونية والرقابية لمواجهة هذه الجريمة. وتلعب هذه المنظمات دورًا محوريًا في تنسيق الجهود الدولية وتبادل المعلومات والخبرات لملاحقة الأنشطة المشبوهة وتعقب الأموال غير المشروعة. ويُسهم التعاون الدولي في هذا المجال في تعزيز قدرة الدول على التصدي لغسل الأموال ومنع استغلال النظام المالي العالمي في تمرير الأموال القذرة.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب دور أبرز المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: دور مجموعة العمل المالي (FATF)

يمثل تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) استجابةً للتحديات المتزايدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في تلك المنطقة، حيث تعتمد المجموعة على المعايير الدولية المقبولة والتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعمل بشكل مستقل وتعاوني.

وقررت حكومات (14) دولة عربية، في اجتماع لها عقد في مملكة البحرين على مستوى الوزراء في عام 2004م انشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل هذه المجموعة بشكل مناظر لعمل مجموعة العمل المالي (FATF)، استمرت الدول العربية في الانضمام إلى هذه

---

[30] محمد عبدالله أبو بكر سلامه، مكافحة جرائم غسل الأموال (الجريمة – المسؤولية الجزائية) المكافحة في ضوء قواعد القانون الجنائي الدولي الاتفاقيات الدولية التشريعات العربية ، مرجع سابق، ص ص 160- 164.

[31] دانة نبيل شحده النتشة،" الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الاموال"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، 2018م، ص 54.

[32] المرجع السابق، ص 54.

[33] راشد بن حمد البلوشي، جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العماني الجديد، مرجع سابق، ص 9.

المجموعة تدريجيا إلى أن بلغ عددها (21) دولة عربية، تسعى الدول الأطراف إلى تحقيق الأهداف التالي ذكرها: [34]

1. تنفيذ وتبني التوصيات الأربعين التي أقرتها مجموعة العمل المالي من أجل مكافحة جرائم غسل الأموال.
2. العمل على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الصادرة من الأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن في شأن التصدي لجرائم غسل الأموال.
3. التعاون بين دول الإقليم بما يضمن تعزيز الالتزام بتلك المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك التعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى من أجل تعزيز الالتزام بها دولياً.
4. العمل بشكل مشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنتمية لذات الطبيعة الإقليمية، كما تعمل على تبادل الخبرات في شأن تطوير الأنظمة والحلول للتعامل معها.
5. العمل على اتخاذ التدابير الملائمة في جميع انحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية، بحيث لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء واطرها الدستورية ونظمها القانونية.

ومن أهم الأساليب التي اختارتها المجموعة لتطبيق توصيات فريق العمل المالي في مجال منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الدول الأعضاء ما يلي: [35]

أولاً: تحديد الاحتياجات وتلبيتها مع الدعم الفني

يقدم برنامج عمل المجموعة التدريب والدعم الفني لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المعايير العالمية لوقف تمويل الإرهاب وغسل الأموال، حيث إن تحديد متطلبات الدول الأعضاء من المساعدة الفنية والتدريب يتبعه تقديم المساعدة المذكورة بالتعاون مع الجهات المانحة، ومن خلال هذه المبادرات، يتم تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء وزيادة التزامها بالمعايير الدولية.

وتتضمن خطة المجموعة إنشاء إستبيان للتعرف على متطلبات الدول الأعضاء، ثم تحليل ومناقشة هذه المتطلبات لإنشاء أنظمة مناسبة لتقديم التدريب والدعم الفني.

ثانياً: المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات

بعد أن شكلت بعض الحكومات الأعضاء ثلاث لجان فنية متخصصة، تمكنت المنظمة من إحراز تقدم كبير من أجل احتضان ونشر أفضل الممارسات العملية التي قد تنفذها الدول الأعضاء، ونظرت هذه اللجان في ثلاث قضايا إقليمية مهمة: الحوالة، وحاملي العملة، والجمعيات الخيرية، وذلك بهدف تحسين قوانينها وإجراءاتها لمنع تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

ثالثاً: التقييم المشترك

وفقًا للفقرة 1-11 من مذكرة التفاهم، يلتزم جميع الأعضاء بالمشاركة في برنامج التقييم المشترك المستمر الذي سينظمه الاجتماع العام بالتعاون مع أمانة المجموعة، ويخضع أعضاء المنظمة لعملية تقييم أولية لتحديد مدى التزامهم بالتوصيات الأربعين المصممة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتم هنا تطبيق نهج مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2004، بالإضافة إلى أي تحديثات قد تم إجراؤها عليه.

كما تقوم مجموعة من الخبراء المتخصصين بإجراء التقييم المشترك بهدف تقييم التدابير الحالية لكل دولة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستقل، من أجل تحديد ما إذا كانت قوانين وضوابط غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة فعالة ومتوافقة مع المعايير الدولية.[36]

---

[34] محمود رجب فتح الله، ظاهرة غسل الأموال خارج الحدود وأثرها على المصارف، مرجع سابق، ص ص 15 –16.

[35] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب 10881، المنامة، مملكة البحرين،2008، ص 17.

[36] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص 18.

الفرع الثاني: دور الأمم المتحدة والإنتربول

أولاً: دور الأمم المتحدة

تُعد الأمم المتحدة من أبرز المنظمات الدولية التي لعبت دورًا محوريًا في مكافحة غسل الأموال من خلال إصدار اتفاقيات دولية تهدف إلى وضع إطار قانوني موحد لمواجهة هذه الجريمة. ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية فيينا لعام 1988م التي تناولت مسألة غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، حيث ألزمت الدول الموقعة بتجريم غسل العائدات الناتجة عن هذه الأنشطة الإجرامية.

كما عززت اتفاقية باليرمو لعام 2000م الجهود الدولية من خلال تجريم غسل الأموال الناتجة عن الجريمة المنظمة، ودعت الدول إلى تبني إجراءات رقابية صارمة لمنع استغلال المؤسسات المالية في تمرير الأموال غير المشروعة. وإلى جانب الاتفاقيات، تُسهم الأمم المتحدة عبر مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال.

1. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠**، تجرّم هذه الاتفاقية جميع عمليات غسل الأموال الناتجة عن الجرائم المنظمة بكافة أشكالها، وتحث الدول الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة إلى أقصى حد ممكن، ضمن حدود نظمها الداخلية، للتعرف على العائدات الإجرامية وتتبعها أو تجميدها أو ضبطها بهدف مصادرتها، حتى إذا تم تحويلها إلى ممتلكات أخرى أو خلطها بممتلكات مشروعة، ويجب على الدول إخضاع تلك الممتلكات للمصادرة بما يعادل القيمة المقدرة للعائدات الإجرامية، بالإضافة إلى الإيرادات والمنافع المتأتية منها، كما يمكن للدولة أن تلزم الجاني بإثبات المصدر المشروع لهذه العائدات الإجرامية.[37]

كما جاءت المادة (18) في مجال تنظيم المساعدات القانونية المتبادلة بشكل رسمي بين الدول الأطراف وما تفرضه عليها من التزام:

أ- يتعين على الدول الأطراف أن تقدم كل منها للأخرى أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية فيما يتصل بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

ب- يتعين تقديم المساعدة القانونية المتبادلة إلى أقصى مدى ممكن ضمن إطار قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب ومعاهداتها واتفاقاتها وترتيباتها ذات الصلة ، فيما يتصل بالتحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية .

ج- يجوز للسلطات المختصة للدولة الطرف دون مساس بالقانون الداخلي ، ودون أن تتلقى طلباً مسبقا، أن تحيل معلومات متعلقة بمسائل جنائية إلى سلطة مختصة في دولة طرف أخرى حيثما ترى أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطة على القيام بالتحريات والإجراءات الجزائية أو إتمامها بنجاح .

2. **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣**، جاءت هذه الاتفاقية لمواجهة ظاهرة الفساد المتفشية عالمياً والتي تؤثر سلباً على المجتمعات، فالفساد يعرقل التنمية ويضعف الديمقراطية وسيادة القانون، ويمس بحقوق الإنسان، ويسهل انتشار الجريمة المنظمة.

وتضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً تهدف إلى تعزيز جهود المنع والمكافحة الفعالة للفساد، وتدعيم التعاون الدولي واسترداد الأموال المنهوبة، وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة.[38]

كما تناولت الاتفاقية آليات استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم غسل الأموال، من خلال التعاون القضائي ومصادرة الممتلكات والعائدات الإجرامية بموجب أحكام قضائية، وبينت إجراءات التعاون الدولي لأغراض المصادرة، حيث يمكن للدولة المتلقية إتخاذ كل ما يلزم من قرارات وتدابير لتسهيل ذلك، كما يمكن أن تقدم معلومات بهذا الشأن من دون التقدم بطلب مسبق، إذا رأت أن الافصاح عن هذه المعلومات قد يساعد في إجراء تحقيقات أو ملاحقات قضائية

---

[37] مقدر منيرة، " التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 133 – 134.

[38] ذنايب آسية، " الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة، منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 160.

تقضى إلى إرجاع ما تم مصادرته من ممتلكات إلى مالكيها الشرعيين، وكذا التعاون بين الدولة المعنية من أجل إنشاء وحدة استخبارية مالية تكون مهمتها تلقى التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتعميمها على السلطات المختصة.[39]

ثانياً: التعاون القضائي الأمني والشرطي

1. الإنتربول: هي المنظمة الدولية للشرطة الجزائية التي تساهم بشكل فعال في مكافحة غسل الأموال عالميًا من خلال: [40]

أ- **تبادل المعلومات:** توفير منصة لتبادل المعلومات حول الأنشطة المشبوهة والمشتبه بهم والتحويلات المالية غير القانونية عبر قاعدة بيانات عالمية.

ب- **التدريب وبناء القدرات:** تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتعزيز مهارات أجهزة إنفاذ القانون في التحليل المالي، والتحقيقات المالية، واستخدام التكنولوجيا.

ج- **العمليات المشتركة:** تنسيق العمليات المشتركة بين الدول لتعقب شبكات غسل الأموال، وتنفيذ أوامر الاعتقال الدولية، وتجميد الأصول.

د- **التعاون مع المؤسسات الأخرى:** العمل مع هيئات مثل FATF، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لتعزيز الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال.

2. اليوربول: هي وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والتي تساهم بشكل كبير في مكافحة غسل الأموال من خلال: [41]

أ- مراكز تحليل الجريمة: تشغيل مراكز لتحليل تدفقات الأموال غير المشروعة، وتقديم تحليلات متقدمة لأجهزة إنفاذ القانون.

ب- العمليات الميدانية المشتركة: تنظيم عمليات ميدانية مشتركة بين أجهزة الشرطة لتفكيك شبكات غسل الأموال، وتنسيق التحقيقات.

ج- برنامج مكافحة الجرائم المالية: إدارة برامج متخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

د- التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية مثل الإنتربول لتتبع شبكات غسل الأموال عبر الحدود.

هـ- التشريعات واللوائح: دعم تنفيذ التشريعات الأوروبية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتقديم الإرشادات والتوصيات لتحسين السياسات والإجراءات.

على الرغم من المزايا العديدة التي يقدمها كل من الإنتربول واليوروبول الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وخاصة غسل الأموال إلا أنهما يواجهان تحديات عديدة، منها الاختلافات القانونية والتشريعية، والتقنيات المالية الجديدة.

بالإضافة إلى تطور التكنولوجيا المالية الذي يزيد من صعوبة تتبع الأموال غير المشروعة، والتحفظات السيادية التي تعرقل أحيانًا التعاون الدولي، بالإضافة إلى نقص الموارد حيث أن بعض الدول تعاني من نقص في الموارد البشرية والتقنية، مما يؤثر على الفعالية.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن كل من الإنتربول واليوروبول يلعبان دورًا محوريًا في مكافحة غسل الأموال من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، وتنظيم العمليات المشتركة، ومع استمرار تطور التحديات، يبقى تعزيز

---

[39] المواد 51 – 59 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[40] أسامه عزيبي، " المنظمة الدولية للشرطة الجزائية (الإنتربول) ودورها في مكافحة الجريمة المنظمة "، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 3، 2011.

[1] الحسين عمروش، " استيراتيجية مكافحة جريمة تبييض الأموال في نطاق الإتحاد الأوروبي "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستيراتيجية، س 9، العدد 2، 2019.

التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول والمنظمات هو المفتاح لتحقيق نجاح أكبر في مكافحة غسل الأموال.

يتضح من خلال هذا الفصل أن جريمة غسل الأموال تُعد من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد استقرار النظم المالية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي، وقد أظهر الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال مدى حرص الدول والمنظمات الدولية على التصدي لهذه الجريمة من خلال وضع تشريعات واتفاقيات تهدف إلى تجفيف منابعها، وتعزيز التعاون الدولي في تعقب الأموال غير المشروعة ومصادرتها.

كما برز دور المؤسسات المالية والمنظمات الدولية، مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والأمم المتحدة، في تطوير آليات الرقابة والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، بما يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدول، وتؤكد هذه الجهود على أهمية استمرار تحديث التشريعات وتطوير وسائل التعاون الدولي لمواكبة الأساليب المتجددة التي يلجأ إليها مرتكبو هذه الجريمة.

الفصل الثاني

الإجراءات القانونية لمكافحة غسل الأموال في الأنظمة الوطنية

يُعد غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية في الدول، لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع بأسره. تتمثل خطورة هذه الجريمة في إدخال أموال غير مشروعة ناتجة عن أنشطة إجرامية مثل تجارة المخدرات، والفساد، والتهرب الضريبي، والاتجار بالبشر، إلى الدورة الاقتصادية عبر وسائل وأساليب تهدف إلى إخفاء مصدرها غير القانوني، مما يؤدي إلى صعوبة اكتشافها وتتبعها. ولذلك، سعت العديد من الدول إلى وضع أنظمة قانونية وتشريعية صارمة تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، من خلال سن قوانين وتأسيس هيئات رقابية وإشرافية لضمان نزاهة النظام المالي ومنع استغلاله في الأنشطة غير المشروعة.

في هذا الفصل، سيتم تناول الجهود التشريعية والتنظيمية في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في مجال مكافحة غسل الأموال. حيث يتناول المبحث الأول النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال، وذلك من خلال استعراض الإطار القانوني المنظم لهذه الجريمة في المملكة، والإجراءات التي تتخذها الجهات الرقابية والسلطات المختصة لمواجهتها، بالإضافة إلى العقوبات المقررة على مرتكبي هذه الجريمة. أما المبحث الثاني، فيتناول النظام المصري لمكافحة غسل الأموال، من خلال تحليل الأسس القانونية والتشريعية التي تستند إليها مصر في التصدي لهذه الظاهرة، ودور الجهات المعنية في تطبيق القوانين والإجراءات الرقابية لمنع غسل الأموال، إضافة إلى استعراض أبرز العقوبات المفروضة على المخالفين.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة مقارنة بين النظامين السعودي والمصري في مجال مكافحة غسل الأموال، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وتقييم مدى فاعلية كل نظام في الحد من هذه الجريمة، وذلك بهدف الوصول إلى توصيات تسهم في تطوير الإطار القانوني والرقابي لمكافحة غسل الأموال في كلا البلدين.

المبحث الأول: النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال.

المبحث الثاني: النظام المصري لمكافحة غسل الأموال.

المبحث الأول: النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال

تُولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بمكافحة جريمة غسل الأموال لما لها من تأثير سلبي على استقرار الاقتصاد الوطني وسلامة النظام المالي. وقد قامت المملكة بوضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي(FATF) ، بهدف تعزيز الشفافية المالية ومنع استغلال النظام الاقتصادي في تمرير الأموال غير المشروعة. وتُعد مكافحة غسل الأموال من الأولويات الأساسية في السياسة المالية للمملكة، نظرًا لما تُحدثه هذه الجريمة من تهديد مباشر للاستقرار المالي والاجتماعي، فضلًا عن ارتباطها بجرائم أخرى مثل تمويل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة.

ومن الناحية القانونية، حرصت المملكة على تطوير منظومتها التشريعية بما يضمن سد الثغرات القانونية التي قد تُستغل في تمرير الأموال غير المشروعة، وقد انعكس ذلك في إصدار نظام مكافحة غسل الأموال لعام 2019، الذي

يتضمن تعريفًا دقيقًا لجريمة غسل الأموال، ويُحدد الأفعال المكونة لها، والعقوبات المقررة في حال ارتكابها. كما يتضمن النظام آليات رقابية فعالة تهدف إلى تتبع حركة الأموال المشبوهة، والإبلاغ عنها، وملاحقة المتورطين في عمليات غسل الأموال على المستويين المحلي والدولي.

وتُعتبر الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية ركيزة أساسية في تعزيز قدرة الدولة على التصدي لهذه الجريمة، إذ تشمل هذه الإجراءات وضع آليات رقابية صارمة على المؤسسات المالية وغير المالية، وتوجيهها بضرورة الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية في التعاملات المالية، كما يشمل ذلك تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات الدولية، والمشاركة في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال.

ويتناول هذا المبحث الإطار القانوني والإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية من خلال مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: التشريعات السعودية لمكافحة غسل الأموال.

المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية.

المطلب الأول: التشريعات السعودية لمكافحة غسل الأموال

تُعد التشريعات القانونية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال. فقد حرصت المملكة على تطوير إطار قانوني متكامل يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، ويهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في النظام المالي، ومنع استغلاله في تمرير الأموال غير المشروعة، ويستعرض هذا المطلب أبرز التشريعات السعودية المنظمة لمكافحة غسل الأموال.

الفرع الأول: نظام مكافحة غسل الأموال السعودي

إن جريمة غسل الأموال تُعد من أبرز الجرائم الاقتصادية التي شهدت تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، مما دفع المملكة العربية السعودية إلى إدراك خطورتها واتخاذ إجراءات حازمة لمكافحتها. وقد تضمنت هذه الجهود إصدار تشريعات وأنظمة قانونية متكاملة تهدف إلى تجريم هذه الممارسات، ووضع ضوابط للمؤسسات المالية وغير المالية، وإنشاء وحدات متخصصة لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وفرض عقوبات رادعة. وتفصيلًا لهذه الجهود، سيتم تناولها على النحو التالي: [42]

أولًا: تجريم غسل الأموال

لقد اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات فعالة في سبيل تجريم عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال عدة إجراءات، من أبرزها: [43]

1. **إقرار التوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال**

أقرت المملكة العربية السعودية التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية(FATF) ، والتي تُعد الإطار الأساسي لمكافحة جريمة غسل الأموال على المستوى العالمي .(FATF, 2012) وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 15 لعام 1420هـ (1999م)، والذي نص على تطبيق هذه التوصيات وفقًا للأنظمة المعمول بها في المملكة، مع تشكيل لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال، تضطلع بمهام تنفيذ التوصيات ومتابعة تطبيقها، ودراسة كافة القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في المملكة (مجموعة العمل المالي، 2012).

ومن أبرز التوصيات التي أقرتها المجموعة ما يتعلق بإدخال الأموال النقدية في النظام المالي، حيث تُعد هذه العملية ذات أهمية بالغة في عمليات غسل الأموال، سواء من خلال المؤسسات المالية أو المهن الأخرى التي تتعامل في النقد وتفتقر إلى الرقابة الفعالة في بعض الدول (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2009).

---

[42] – الزهراني، خضر عايض. (1431هـ). جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الحلقة العلمية الخاصة تحت عنوان "غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، خلال الفترة من 15-1431/6/16هـ، ص 2.

[43] – السالم، ثامر بن عبد الرحمن بن إبراهيم. (د.ت). مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 109-110.

2. إصدار القوانين لمكافحة غسل الأموال

أصدرت المملكة عدة قوانين تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدءًا من القانون رقم 167 لعام 1424هـ (2003م) ولائحته التنفيذية (السالم، 2003)، ثم تلاه نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 145 لعام 1433هـ (2012م)، والذي اشتمل على 32 مادة تحدد إطارًا شاملاً لعمليات غسل الأموال، إذ نصت المادة الثانية من النظام على أن مرتكب جريمة غسل الأموال هو كل من يقوم بأفعال تهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2012).

كما أصدرت المملكة العربية السعودية نظام مكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (145) لعام 1433هـ (2012م)، والذي تضمن في اثنتين وثلاثين مادة إطارًا قانونيًا شاملاً للتعامل مع جريمة غسل الأموال. وقد نصت المادة الثانية من النظام على اعتبار مرتكبًا لجريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال التالية:[44]

3. إجراء أي عملية تتعلق بالأموال أو المتحصلات، مع علمه بأنها ناتجة عن نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
4. نقل أموال أو متحصلات أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها، مع علمه بأنها ناتجة عن نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
5. إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو المتحصلات، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها، مع علمه بأنها ناتجة عن نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.
6. المشاركة في الجريمة من خلال الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

كما شمل هذا النظام التعامل مع جريمة غسل الأموال المرتكبة خارج المملكة، حيث نصت المادة الرابعة على أن:

" تُعد جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا تحول معاقبة مرتكب الجريمة الأصلية دون معاقبته على جريمة غسل الأموال المرتكبة داخل المملكة أو خارجها، إذا كانت تُعد جريمة وفقًا لقانون الدولة التي ارتُكبت فيها ووفقًا لنظام المملكة" (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2012). [45]

وبذلك، يكون النظام السعودي قد عالج أوجه القصور في القانون رقم 167 لعام 1424هـ (2003م)، حيث لم يكن القانون السابق يتضمن نصوصًا صريحة بشأن ارتكاب جريمة غسل الأموال خارج المملكة. كما أن النظام الجديد اعتمد مبدأ الفصل بين الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال، بما يضمن عدم إفلات الجاني من العقاب، ومنعه من التمتع بعائدات الجريمة الأصلية عبر غسلها بوسائل غير مشروعة.

ثانيًا: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية

لم تكتفِ المملكة بإصدار التشريعات فحسب، بل وضعت آليات تنفيذية لضمان تطبيقها بشكل فعّال، ومن أبرزها:

1. آليات الرقابة المالية

تتمثل هذه الآليات في إنشاء وحدات متخصصة بالرقابة على العمليات المالية المشبوهة، وضمان التزام المؤسسات المالية بضوابط مكافحة غسل الأموال، والتبليغ عن أي عمليات مالية مشبوهة. وقد أنشأت المملكة وحدة التحريات المالية ضمن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لمتابعة جميع العمليات المشبوهة (موقع مؤسسة النقد، 2019).

2. التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال

تعزز المملكة التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة عالميًا. وتشارك المملكة في الاجتماعات الدورية لمجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وذلك في إطار تعزيز الجهود

([44]) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (د.ت). نظام مكافحة غسل الأموال. المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط: https://laws.boe.gov.sa.

([45]) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (د.ت). نظام مكافحة غسل الأموال. في: مجموعة الأنظمة السعودية، أنظمة الأحوال المدنية والداخلية والجنائية. المملكة العربية السعودية.

الدولية المشتركة لمكافحة هذه الجريمة (مجموعة العمل المالي، 2012).

الفرع الثاني: دور الهيئات العامة لمكافحة غسل الأموال

أولاً: دور وحدة التحريات المالية لمكافحة غسل الأموال

تبنّى النظام السعودي نهجًا متقدمًا في مكافحة جرائم غسل الأموال من خلال إنشاء وحدة للتحريات المالية، والتي تُعد جهة مركزية وطنية تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية، وتتمتع باستقلالية تشغيلية تامة. وتضطلع هذه الوحدة بمهمة تلقي البلاغات وتحليلها ونشر التقارير المتعلقة بالأنشطة المشبوهة في مجال غسل الأموال، إضافة إلى توجيه بلاغات العمليات المشبوهة إلى الجهات المختصة.

كما منح النظام السعودي وحدة التحريات المالية صلاحية طلب اتخاذ إجراءات تحفظية على الأموال والممتلكات والوسائط المرتبطة بجريمة غسل الأموال عند توافر شبهة قوية. وتشمل هذه الإجراءات:

3. الحجز التحفظي على الأموال والممتلكات لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا.
4. في حالة الحاجة إلى تمديد فترة الحجز، يتم ذلك بناءً على أمر قضائي من المحكمة المختصة.
5. تُنفذ هذه الإجراءات مع مراعاة عدم الإضرار بحقوق الأطراف حسني النية (السالم، 2010).

واعتمد النظام السعودي على وحدة التحريات المالية كأداة رئيسية لتعزيز قدرة الدولة على كشف ومواجهة الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بغسل الأموال، بما يحقق تكاملًا بين أجهزة الدولة في إطار محاربة هذه الجريمة.

ثانيًا: دور المؤسسات المالية وغير المالية في مكافحة غسل الأموال

تلعب المؤسسات المالية وغير المالية دورًا رئيسيًا في مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية. وقد وضع النظام السعودي عدة التزامات على هذه المؤسسات لضمان عدم استغلالها في الأنشطة غير المشروعة.

أولًا، التزامات التحقق والمتابعة: يفرض النظام على المؤسسات المالية وغير المالية التحقق من هوية المتعاملين والكيانات القانونية عبر وثائق رسمية، مع منع فتح حسابات بأسماء مجهولة أو وهمية. كما يجب الاحتفاظ بالسجلات والمستندات لمدة لا تقل عن عشر سنوات بعد انتهاء العمليات.

ثانيًا، مراقبة العمليات المشبوهة: تُلزم المؤسسات بمراقبة العمليات المالية الكبيرة وغير المعتادة، وفحص خلفياتها والغرض منها. وفي حال الاشتباه في وجود نشاط غسل أموال، يجب الإبلاغ الفوري لوحدة التحريات المالية وتقديم تقرير مفصل عن العملية.

ثالثًا، إجراءات رقابية داخلية: يفرض النظام على المؤسسات وضع سياسات وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال، وتعيين مسؤول عن الالتزام، وإنشاء وحدة تدقيق مستقلة، مع تقديم برامج تدريبية مستمرة للموظفين المختصين.

رابعًا، التعاون المحلي والدولي: يسمح النظام للمؤسسات بتبادل المعلومات مع السلطات المختصة محليًا ودوليًا وفقًا للاتفاقيات المبرمة، مع احترام سرية المعلومات. كما يمكن للسلطة المختصة التحفظ على الأموال أو تعقبها بناءً على طلب من دولة أخرى.

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن النظام القانوني السعودي أثبت كفاءته في مكافحة غسل الأموال من خلال سن قوانين واضحة وشاملة، وتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي(FATF) ، مما يعكس التزام المملكة بالمعايير الدولية، كما لعبت المؤسسات المالية وغير المالية دورًا محوريًا في مواجهة غسل الأموال عبر تطبيق إجراءات العناية الواجبة، والتحقق المستمر من هوية العملاء، ومراقبة العمليات المالية المشبوهة، وساهم إنشاء وحدة التحريات المالية في دعم جهود مكافحة غسل الأموال من خلال استقبال البلاغات، وتحليلها، واتخاذ الإجراءات اللازمة، مما عزز من قدرة المملكة على التصدي لهذه الجريمة بفعالية.

المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية

تُولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بمكافحة جريمة غسل الأموال من خلال تنفيذ إجراءات عملية تهدف إلى الحد من هذه الجريمة ومواجهة آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي، وتُعد الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية من الركائز الأساسية التي تُعزز من قدرة الجهات المعنية على التصدي لهذه الجريمة، سواء

من خلال تعزيز آليات الرقابة المالية على المؤسسات المالية وغير المالية، أو من خلال التعاون الدولي مع الدول والمنظمات المختصة لملاحقة مرتكبي الجرائم المرتبطة بغسل الأموال.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب بيان الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في السعودية من خلال استعراض ما يلي:

الفرع الأول: آليات الرقابة المالية

تبذل المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة على المستويين الدولي والإقليمي لمكافحة جريمة غسل الأموال، حيث اعتمدت مجموعة من الآليات الرقابية الفعالة التي تهدف إلى الحد من هذه الجريمة وتعزيز نزاهة النظام المالي، وتتمثل أبرز آليات الرقابة المالية التي اعتمدتها المملكة فيما يلي:[46]

أولًا: جهود المملكة العربية السعودية لمكافحة جريمة غسل الأموال على المستويين الدولي والإقليمي

بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا مكثفة على المستويين الدولي والإقليمي لمكافحة جريمة غسل الأموال، حيث فقد كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى اتفاقية فيينا عام 1988م الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، والتي تُعد إحدى الركائز الأساسية في التصدي لعمليات غسل الأموال، كما اعتمدت المملكة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) في اجتماع الدول الصناعية الثمانية المنعقد في فرنسا عام 1988م، والتي تهدف إلى منع استغلال الأنظمة المالية في أنشطة غسل الأموال، وقد بدأت المملكة في تنفيذ هذه التوصيات منذ عام 1420. [47]

علاوة على ذلك، وقعت المملكة على اتفاقية تونس (1994م) الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، واتفاقية باليرمو (2000م) المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة، كما استضافت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) مؤتمرًا حول غسل الأموال لصالح السلطات الخليجية المعنية في عام 1996م، ونظمت مؤتمرًا آخر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ووزارة الداخلية في عام 2001م، وفي عام 2002م، شاركت المملكة في اجتماع وزراء الداخلية العرب في تونس، والذي صدر عنه القانون الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال لتعزيز التعاون العربي في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المملكة نظام مكافحة غسل الأموال بموجب المرسوم الملكي رقم (م/31) بتاريخ 1433/5/11هـ، والذي نص على إنشاء وحدة التحريات المالية لتلقي البلاغات عن الأنشطة المشبوهة وتحليلها، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة هذه الجريمة.

ثانيًا: جهود البنوك في المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال

ساهمت البنوك في المملكة العربية السعودية بدور بارز في التصدي لجريمة غسل الأموال من خلال تنفيذ مجموعة من آليات الرقابة المالية الفعالة، والتي تتمثل في:

1. التقيد التام بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، والالتزام بتنفيذها بدقة.
2. تحديد هوية العملاء وتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" للتحقق من شرعية المعاملات المالية.
3. مراقبة المعاملات المشبوهة بشكل مستمر، وتقديم تقارير فورية إلى الجهات المختصة عند الاشتباه في أي نشاط غير قانوني.
4. حفظ السجلات الخاصة بالمعاملات المالية لفترات طويلة، لتسهيل عمليات التتبع والتحقيق في حالة اكتشاف أي عمليات مشبوهة.
5. التعاون مع الجهات الرقابية، مثل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة لمكافحة غسل الأموال.

([46]) عرض، محمد محيى الدين. (2004). جرائم غسل الأموال. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1425هـ (ص 247).

([47]) الحمادي، خالد. (2006). جريمة غسل الأموال في عصر العولمة. دار النهضة العربية (ص 187).

6. تجميد الأصول المالية المشبوهة استنادًا إلى القوائم الصادرة عن الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لمواجهة أي نشاط غير مشروع.
7. تطوير برامج داخلية لمكافحة غسل الأموال، تشمل تدريب العاملين على اكتشاف الأنشطة المرتبطة بغسل الأموال، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع هذه القضايا.
8. تعزيز الحيطة والحذر تجاه المؤشرات والظروف التي قد تثير الشبهات حول المعاملات المالية.

وقد انعكست هذه الآليات بشكل إيجابي على قدرة البنوك السعودية في كشف ومنع العمليات المرتبطة بغسل الأموال، ما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة.

الفرع الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال

يستند التعاون الدولي الرسمي في المجالات القانونية وغيرها على الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف القائمة بين الدول أو بين المنظمات الإقليمية والدول، والأطر التشريعية والتنظيمية بالإضافة إلى التعاون القضائي والتعاون الأمني والشرطي وكذلك المبادرات الإقليمية وتبادل المعلومات.

أولاً: الاتفاقيات الدولية والثنائية متعددة الأطراف

تعتبر الاتفاقيات الدولية والثنائية المتعددة الأطراف من أهم صور ومظاهر التعاون الدولي الرسمي بين الدول، حيث يتم التعاون الرسمي في الأمور القضائية بناءً على الاتفاقيات الدولية والثنائية أو الجماعية المختصة بالمساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجزائية وتسليم المجرمين(48)، ومن أهم هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

3. **إتفاقية ستراسبورج Strasbourg لعام ١٩٩٠**، التي تم توقيعها في مؤتمر ستراسبورج في 8 نوفمبر 1990 من قبل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي، والتي هدفت إلى تسهيل التعاون الدولي في مسائل المساعدة الاستقصائية المتعلقة بالبحث والتفتيش والتحري عن الأموال المتحصلة من النشاط الإجرامي وضبطها ومصادرتها، وبموجب هذه الاتفاقية التزمت الدول بمكافحة غسل الأموال انطلاقًا من قناعة بضرورة اتباع سياسة جنائية مشتركة لحماية المجتمع من الجرائم الخطيرة، وأهمية استخدام أساليب حديثة وفعالة، بما في ذلك حرمان المجرمين من عائدات الجريمة، ومن ثم إقامة نظام فعال وسليم للتعاون الدولي.(49)

وركزت هذه الاتفاقية بشكل كبير على منع ومكافحة غسل الأموال الناتجة عن الأعمال الإجرامية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لملاحقة وضبط ومصادرة هذه الأموال، كما التزمت الدول الموقعة بتجريم الأفعال المرتبطة بأي تعامل بهذه الأموال، واعتماد إجراءات تسهل تبادل الوثائق والمعلومات لكشف عمليات غسل الأموال.

4. **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠**، تجرّم هذه الاتفاقية جميع عمليات غسل الأموال الناتجة عن الجرائم المنظمة بكافة أشكالها، وتحث الدول الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة إلى أقصى حد ممكن، ضمن حدود نظمها الداخلية، للتعرف على العائدات الإجرامية وتتبعها أو تجميدها أو ضبطها بهدف مصادرتها، حتى إذا تم تحويلها إلى ممتلكات أخرى أو خلطها بممتلكات مشروعة، ويجب على الدول إخضاع تلك الممتلكات للمصادرة بما يعادل القيمة المقدرة للعائدات الإجرامية، بالإضافة إلى الإيرادات والمنافع المتأتية منها، كما يمكن للدولة أن تلزم الجاني بإثبات المصدر المشروع لهذه العائدات الإجرامية.(50)

كما جاءت المادة (18) في مجال تنظيم المساعدات القانونية المتبادلة بشكل رسمي بين الدول الأطراف وما تفرضه عليها من التزام:

ت-يتعين على الدول الأطراف أن تقدم كل منها للأخرى أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية فيما يتصل بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

---

(48) حنان نايف ملاعب، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015 ، ص 333.

(49) نبيل صالح، " جريمة غسل الأموال في ضوء الإجراء المنظم والمخاطر المرتبطة عليها "، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 81.

(50) مقدر منيرة، " التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 133 – 134.

ث- يتعين تقديم المساعدة القانونية المتبادلة إلى أقصى مدى ممكن ضمن إطار قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب ومعاهداتها واتفاقاتها وترتيباتها ذات الصلة، فيما يتصل بالتحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية.

ح- يجوز للسلطات المختصة للدولة الطرف دون مساس بالقانون الداخلي، ودون أن تتلقى طلباً مسبقا، أن تحيل معلومات متعلقة بمسائل جنائية إلى سلطة مختصة في دولة طرف أخرى حيثما ترى أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطة على القيام بالتحريات والإجراءات الجزائية أو إتمامها بنجاح.

5. **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣**، جاءت هذه الاتفاقية لمواجهة ظاهرة الفساد المتفشية عالمياً والتي تؤثر سلباً على المجتمعات، فالفساد يعرقل التنمية ويضعف الديمقراطية وسيادة القانون، ويمس بحقوق الإنسان، ويسهل انتشار الجريمة المنظمة.

وتضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً تهدف إلى تعزيز جهود المنع والمكافحة الفعالة للفساد، وتدعيم التعاون الدولي واسترداد الأموال المنهوبة، وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة.[51]

كما تناولت الاتفاقية آليات استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم غسل الأموال، من خلال التعاون القضائي ومصادرة الممتلكات والعائدات الإجرامية بموجب أحكام قضائية، وبينت إجراءات التعاون الدولي لأغراض المصادرة، حيث يمكن للدولة المتلقية إتخاذ كل ما يلزم من قرارات وتدابير لتسهيل ذلك، كما يمكن أن تقدم معلومات بهذا الشأن من دون التقدم بطلب مسبق، إذا رأت أن الافصاح عن هذه المعلومات قد يساعد في إجراء تحقيقات أو ملاحقات قضائية تقضى إلى إرجاع ما تم مصادرته من ممتلكات إلى مالكيها الشرعيين، وكذا التعاون بين الدولة المعنية من أجل إنشاء وحدة استخبارية مالية تكون مهمتها تلقى التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتعميمها على السلطات المختصة.[52]

ثانياً: الأطر التشريعية والتنظيمية

في ضوء الأطر التشريعية والتنظيمية تضمن قانون الاجراءات الجزائية الايطالي لعام 1988 موضوع التعاون الدولي في المجالات القضائية وتسليم المجرمين وإدارة العدالة الجزائية.

يتضمن النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال إطارًا قانونيًا متكاملًا يهدف إلى الحد من هذه الجريمة وتعزيز الشفافية في التعاملات المالية، فقد صدر نظام مكافحة غسل الأموال بالمرسوم الملكي رقم (م/31) بتاريخ 1433/5/11هـ، ليُحدد بوضوح الأفعال التي تُعد من قبيل غسل الأموال، ويضع الأسس القانونية للعقوبات المفروضة على مرتكبيها.

كما يتضمن النظام أحكامًا تُلزم المؤسسات المالية وغير المالية باتخاذ إجراءات العناية الواجبة، والتحقق من هوية العملاء، والاحتفاظ بالسجلات، والإبلاغ الفوري عن العمليات المشبوهة لوحدة التحريات المالية. ويُعزز النظام من قدرة الجهات الرقابية على فرض العقوبات المناسبة في حال ثبوت تورط الأفراد أو المؤسسات في أنشطة غسل الأموال، مع توفير غطاء قانوني للتعاون الدولي في مجال ملاحقة الأموال غير المشروعة وتعقبها عبر الحدود.

كما تضمن قانون مكافحة غسل الأموال القطري رقم 4 لسنة 2010 موضوع التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وجاءت المادة (52) بأنه يتعين على الجهات المختصة أن تقدم العون للجهات النظيرة في الدول الأخرى، لأغراض تسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والإجراءات الجزائية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً للقواعد التي يقررها قانون الإجراءات الجزائية المشار إليه والاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي تكون الدولة طرفاً فيها، أو مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة.[53]

---

[51] ذنايب آسية، " الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة، منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 160.

[52] المواد 51 – 59 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[53] البوابة القانونية القطرية، قانون رقم (4) لسنة 2010 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة (52).

ونص قانون مكافحة الفساد اليمني لعام 2006 على مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، كما نص قانون مكافحة غسل الأموال الكويتي رقم 120 لسنة 2011 على تعاون هيئة مكافحة الفساد الكويتية مع نظرائها في الدول الاجنبية، وكذلك ما نص عليه قانون مكافحة غسل الأموال المصري في المادة 18 منه على ان تتبادل الجهات القضائية المصرية مع الجهات القضائية الاجنبية والتعاون القضائي معها.[54]

ويرى الباحث أن الأطر التشريعية والتنظيمية ركيزة أساسية في مكافحة غسل الأموال، حيث تضع القواعد والأسس لملاحقة هذه الجريمة والتصدي لها، كما أن نجاح هذه الأطر يعتمد على تحديثها المستمر، والتعاون الدولي، والالتزام القوي من قبل المؤسسات المالية والجهات الرقابية، وذلك من خلال معالجة التحديات الموجودة وتعزيز التنسيق بين الدول، يمكن تحقيق تقدم ملموس في مكافحة غسل الأموال على المستوى العالمي.

ثالثاً: المؤسسات الدولية الرسمية

في ظل تزايد الاهتمام الدولي لمكافحة الفساد فقد حرصت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية الرسمية ذات الاختصاص إلى بذل الكثير من الجهد في ردع كافة أنواع الفساد ومحاربته، ومن أهم هذه المؤسسات الدولية الرسمية ما يلي:

1. **البنك الدولي:** يعد البنك الدولي من أكبر المؤسسات الدولية اهتماما بمكافحة الفساد، حيث وضع استراتيجية فعالة في مجال مكافحة الفساد وتضمنت محاور رئيسية أهمها:

أ- العمل على منع ومكافحة الفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي كشرط اساسي لتقديم العون للدول النامية، ودعم المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد.

ب-تحديد شروط وضوابط الاقراض.

ج- تقديم العون والمساعدة للدول النامية في إطار مكافحة الفساد.[55]

إلى جانب الدور الرئيسي الذي يمارسه البنك الدولي في تمويل المشاريع التنموية، يمارس أيضاً البنك الدولي دورًا مهمًا في مكافحة الفساد، ويتحقق هذا الدور من خلال آليتين متكاملتين وهما:

أ- **آلية وقائية:** وتتمثل في إجراء استقصاءات عن الشركات والمؤسسات والأفراد المشتبه في تورطهم في أعمال فساد.

ب-**آلية ردعية:** وتتضمن إنشاء وحدة خاصة للتحقيق في شبهات الفساد، بهدف إبعاد من يُثبت تورطهم في تلك الأعمال عن المشاركة في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي.[56]

2. **صندوق النقد الدولي:** يعد صندوق النقد الدولي أحد أبرز المؤسسات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد، وذلك من خلال الصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها في مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية، سواء على مستوى الدول الأعضاء أو على الصعيد الدولي بشكل عام، كما يساعد الدول في رسم وتطبيق السياسات المالية والاقتصادية والنقدية السليمة.[57]

كما يقوم صندوق النقد الدولي بدور مهم في مكافحة الفساد من خلال تعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد متفشياً إلى درجة يكون فيها الفساد عائقاً في طريق تطور ونهوض عملية التنمية الاقتصادية، حيث قام صندوق النقد الدولي في سبيل تحقيق اهدافه في مكافحة الفساد بوضع مجموعة من الضوابط المتعلقة بتقديم القروض والمساعدات، كما أكد على ايقاف المساعدات المالية لأي دولة يستشري فيها الفساد وحدد حالات الفساد المانع من تلقي المساعدات

---

[54] محمد علي سويلم، " السياسة الجزائية في مكافحة الفساد دراسة مقارنة في ضوء الإتفاقيات الدولية وقوانين مكافحة الفساد، دار المصرية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، ص 704.

[55] حسين يوسف يوسف،" الفساد الإداري والإقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته"، دار التعليم الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 454.

[56] www.worldbank.org

[57] فاديا قاسم بيضون، " الفساد ابرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص 382.

والقروض كما يلي:[58]

أ- تورط المسؤولين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية.

ب- اساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة.

ج- استغلال السلطة من قبل الجهات المسؤولة عن الاشراف على البنوك.

د- ممارسة الفساد في مجال تنظيم الاستثمار الوطني.

ويرى الباحث أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يلعبان دوراً محورياً في مكافحة غسل الأموال على الصعيد الدولي من خلال تقديم الدعم المالي والفني، وتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء، حيث يسهم البنك الدولي في تمويل برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقديم المشورة الفنية حول تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة هذه الجرائم المالية، كما يقوم البنك بتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية لرفع كفاءة الأجهزة المعنية وتقديم تقارير تقييمية حول امتثال الدول لمعايير مكافحة غسل الأموال.

من جانبه، يقدم صندوق النقد الدولي المشورة الاقتصادية والمالية، ويعمل على تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال دعم السياسات التي تعزز الشفافية والنزاهة المالية، كما يتعاون الصندوق مع الدول الأعضاء لتطوير استراتيجيات مكافحة غسل الأموال وتقديم المساعدة الفنية لتحسين النظم الرقابية والتفتيشية، وتسهم جهود هاتين المؤسستين في تعزيز التعاون الدولي وتوفير الأدوات اللازمة لمكافحة غسل الأموال بشكل فعّال.

رابعاً: أشكال التعاون الدولي الرسمي في مكافحة غسل الأموال

تتجلى أشكال وصور التعاون الدولي عموماً والمساعدة القضائية خصوصاً في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال فيما يلي:

1. الانابة القضائية

تُعتبر الإنابة القضائية واحدة من أهم آليات التعاون القضائي الدولي، حيث يتم اللجوء إليها لتنفيذ قرارات التفتيش أو الحجز أو جمع الأدلة أو سماع الشهود أو فحص المستندات خارج الدولة،

واشارت المواد 46 و 47 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تنظيم موضوع الانابة القضائية وكذلك نصت عليه المادة 42 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010، أما في إطار القوانين الوطنية فعلى سبيل المثال نص عليه قانون الاجراءات الجزائية الايطالي لسنة 1988 وقانون الاجراءات الجزائية القطري رقم 23 لسنة 2004.[59]

2. تسليم المجرمين

يعتبر تسليم المجرمين هو أحد أشكال التعاون الدولي الأقدم والأهم في مكافحة الجرائم المنظمة عامة والفساد خاصة، ولقد تناولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 في المواد 43 و 44 موضوع تسليم المجرمين، آلياته وشروطه، كما نصت على ذلك المادة 23 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010، كما نظمت المادة 194 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري هذا الموضوع، وأخيرًا نص قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب القطري رقم 4 لسنة 2010 على تسليم المجرمين.[60]

3. تعقب وتسليم الأموال

تعتبر عملية حصر وتحديد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد أمر مهم جدا من خلال آلية تعقب هذه الأموال وتتبعها للوصول إلى مصادرها، ونصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية على ان تقوم الدول الاطراف بالعمل على الملاحقة والتعقب، وقد يشمل التعقب معاينة الطائرات والبواخر والمركبات والبضائع ومعاينة الاشخاص أو تفتيشهم.[61]

---

[58] السيد محمد حسن الجوهري، " الفساد الإداري وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 338.

[59] محمد علي سويلم، مرجع سبق ذكره، ص 747.

[60] المرجع السابق ص ص 770 – 777.

[61] نيكولا أشرف شالي، جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2012، ص 334.

وبالنسبة لتسليم الأموال فيعد أمرا مهما في مسألة استخدامها كأدلة ضمن وسائل اثبات الجرائم ومنها جرائم الفساد كونها تعد جسم الجريمة باعتبارها أموال غير مشروعة وذات مصادر غير مشروعة.

ونصت على ذلك المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 والمادة 28 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010 التي نصت على إلزام المؤسسات المالية للدول الاطراف بالعمل على تحقيق هدف تعقب الأموال، أما في القوانين الوطنية فقد نص القانون الفرنسي المكافحة الفساد رقم 120 لسنة 2001 على ذلك، كما نصت المادة 22 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب القطري رقم 4 لسنة 2010 على تعقب الأموال.[62]

4. حجز وتجميد الأموال

يتم التعاون بين الدول في حجز وتجميد أو مصادرة الأموال والممتلكات ويتم ارجاعها إلى الدولة الطالبة والتي هي صاحبة الحق بالتصرف بها فيما بعد سواء بإرجاعها إلى مالكيها الشرعيين أو التصرف بها بالبيع أو الايجار أو غيره، كما يجوز للدولة التي تلفت طلب الحجز أو التجميد أن تستقطع النفقات التي تكلفها هذه الاجراءات.[63]

واشارت إلى اجراءات الحجز والتجميد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 وكذلك المادة 18 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمادة 1 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010.

5. التعاون الدولي في مجال تبادل الخبرات الادارية والمالية والفنية

يتم تعاون الدول فيما بينها أو بين الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد في مجال تبادل الخبرات المالية والادارية والتحقيقية للحد من تنامي ظاهرة الفساد ويتم اقامة ورشات العمل والمؤتمرات الدولية لهذا الغرض، كما يمكن التعاون مع المنظمات الدولية في مجال تقديم الدعم لإجراء الاصلاحات المؤسسية في مجالات الادارة المالية ونظم المحاسبة أو في مجال الاصلاحات الاقتصادية.[64]

يتضح للباحث أن التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال هو عنصر حيوي لمواجهة هذه الجريمة العالمية المعقدة، ويتطلب تنسيقًا وتعاونًا وثيقين بين الدول والمؤسسات المعنية، ومع ذلك تواجه الجهود المبذولة في هذا السياق العديد من التحديات، سواء كانت إجرائية أو موضوعية.

ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على الدول تعزيز الثقة المتبادلة وتطوير قنوات اتصال مباشرة بين الجهات المختصة، وتوحيد التشريعات والإجراءات، وتبسيط البيروقراطية، وتطوير القدرات البشرية والتقنية، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والشبكات المهنية المتخصصة، كما يجب على الدول الالتزام بالمعايير الدولية وتبني أفضل الممارسات لضمان فعالية الجهود المبذولة.

المبحث الثاني: النظام المصري لمكافحة غسل الأموال

يُعد النظام المصري لمكافحة غسل الأموال أحد الركائز الأساسية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني ومواجهة التهديدات الناجمة عن الجرائم المالية المنظمة. وقد أدركت الدولة المصرية خطورة جريمة غسل الأموال وتأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع، إذ تؤدي هذه الجريمة إلى إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي، ما يؤدي إلى اضطراب الأسواق، وتآكل الثقة في المؤسسات المالية، فضلاً عن استخدامها في تمويل أنشطة إجرامية أخرى مثل الإرهاب وتجارة المخدرات. لذلك، تبنت مصر إطاراً قانونياً وتنفيذياً متكاملاً لمكافحة غسل الأموال، بهدف تعزيز الشفافية المالية، ومنع استغلال النظام المصرفي في تمرير الأموال غير المشروعة.

وعلى المستوى القانوني، اعتمدت مصر تشريعات صارمة لمكافحة غسل الأموال، تأكيداً على التزامها بالمعايير الدولية الصادرة عن المنظمات المختصة مثل مجموعة العمل المالي .(FATF) وقد شكل القانون رقم 80 لسنة 2002 وتعديلاته الإطار التشريعي الأساسي في هذا المجال، حيث حدد مفهوم الجريمة، والعقوبات المترتبة عليها، وآليات الكشف عنها، ودور المؤسسات المالية في الإبلاغ عن العمليات المشبوهة. كما عززت هذه التشريعات من سلطة الجهات الرقابية لمتابعة

---

[62] محمد علي سويلم، مرجع سبق ذكره، ص 862.

[63] نيكولا أشرف شالي، مرجع سبق ذكره، ص 332.

(64) المرجع السابق ، ص 334.

الأنشطة المالية والتحقق من مدى مطابقتها للقوانين.

ومن الناحية التنفيذية، أنشأت الدولة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب القانون رقم 80 لسنة 2002، وتختص هذه الوحدة بتلقي الإخطارات عن العمليات المشبوهة، وتحليلها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وتعمل الوحدة بالتنسيق مع المؤسسات المالية والبنوك والهيئات الحكومية لتعزيز قدرات الدولة في اكتشاف ومنع غسل الأموال. كما أن الدولة اعتمدت استراتيجية قائمة على التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى، والمشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

ولتوفير رؤية شاملة للنظام المصري في هذا المجال، سيتم تناول الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال.

المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في مصر.

المطلب الأول: التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال

تُولي جمهورية مصر العربية اهتمامًا بالغًا بمكافحة جريمة غسل الأموال من خلال تبني إطار تشريعي متكامل يهدف إلى الحد من هذه الجريمة ومواجهة آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والنظام المالي، وتُعد التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال من الركائز الأساسية التي تُعزز من قدرة الدولة على التصدي لهذه الجريمة، سواء من خلال تحديد الأفعال المجرّمة، أو من خلال وضع آليات فعالة للكشف عن العمليات المشبوهة وتتبعها.

وقد شهد النظام التشريعي في مصر تطورًا مستمرًا لمواكبة المعايير الدولية وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب بيان التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال من خلال استعراض ما يلي:

الفرع الأول: قانون مكافحة غسل الأموال المصري (قانون 80 لسنة 2002)

يعد قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم 80 لسنة 2002 هو التشريع الأساسي الذي ينظم مكافحة جرائم غسل الأموال في مصر، وقد صدر في 22 مايو 2002 استجابةً للالتزامات الدولية لمصر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، حيث يهدف القانون إلى حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المترتبة على تداول الأموال ذات المصدر غير المشروع، وتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية المختصة. عُدّل القانون لاحقًا بالقانون رقم 78 لسنة 2003، كما أُدخلت عليه تعديلات أخرى لتعزيز فاعليته في مواجهة المستجدات المرتبطة بجرائم غسل الأموال. [65]

لقد عرف القانون في المادة (1) غسل الأموال بأنه "كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها، إذا كانت هذه الأموال متحصلة من جرائم مثل الاتجار في المخدرات، الإرهاب، الفساد، الرشوة، التهرب الضريبي، أو غيرها من الجرائم المنظمة"، ويهدف هذا السلوك إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال أو تمويه طبيعته الحقيقية. يتطلب القانون لقيام الجريمة أن يكون الفاعل على علم بأن هذه الأموال متحصلة من نشاط إجرامي.

وحدد القانون في المادة (2) الجرائم الأصلية التي تعد مصدرًا للأموال غير المشروعة. من أبرز هذه الجرائم: [66]

- الاتجار غير المشروع في المخدرات.
- جرائم الإرهاب وتمويله.
- الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس.
- الاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية.
- الجرائم البيئية.
- التهرب الضريبي.
- الجرائم المتعلقة بتقنيات المعلومات مثل الاحتيال الإلكتروني.

كما ألزم القانون في المادة (3) المؤسسات المالية والاقتصادية، مثل البنوك وشركات التأمين والصرافة، باتخاذ

([65]) القانون رقم 80 لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال. الجريدة الرسمية، العدد 20 مكرر (أ)، 22 مايو 2002.

([66]) القانون رقم 80 لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال. الجريدة الرسمية، العدد 20 مكرر (أ)، 22 مايو 2002.

إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. تشمل هذه الإجراءات التحقق من هوية العملاء، الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة، وتسجيل بيانات العملاء والعمليات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، كما ألزمت المادة (4) هذه المؤسسات بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال فورًا عن أي اشتباه في عمليات غسل الأموال. [67]

وأنشأ القانون بموجب المادة (5) وحدة مستقلة لمكافحة غسل الأموال، تُعرف باسم "وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، وتتمتع هذه الوحدة بالاستقلال الفني والإداري. تُمنح الوحدة صلاحيات واسعة في تلقي الإخطارات، تحليلها، وتبادل المعلومات مع الجهات الداخلية والدولية المختصة، كما تملك الوحدة سلطة تجميد الأموال المشبوهة لفترة مؤقتة لحين استكمال التحقيقات.

أما فيما يتعلق بالعقوبات، نصت المادة (14) من القانون على أن يُعاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات، وغرامة تعادل قيمة الأموال المغسولة أو ضعفها، كما أجازت المادة (15) مصادرة الأموال والأصول المتحصلة من الجريمة، بالإضافة إلى إلزام المحكوم عليه برد قيمة هذه الأموال. إذا ارتكبت الجريمة بواسطة شخص اعتباري (مثل شركة)، تعاقب المؤسسة بغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تزيد عن عشرة ملايين جنيه، مع إمكانية حل الكيان أو وقف نشاطه. [68]

أعطى القانون في المادة (16) الحق للسلطات القضائية في تعقب الأموال المشبوهة حتى لو تم تحويلها إلى خارج مصر، وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية الدولية. نصت المادة (17) على السماح بتبادل المعلومات والمساعدة القانونية مع الدول الأخرى وفقًا للاتفاقيات الدولية، كما منحت المادة (18) الحق لوحدة مكافحة غسل الأموال في تجميد الأرصدة البنكية والتحفظ عليها فورًا في حالة الاشتباه بوجود عملية غسل أموال.

وعززت التعديلات اللاحقة على القانون من الإطار التشريعي لمكافحة غسل الأموال. على سبيل المثال، التعديل الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2014 وسّع نطاق الجرائم الأصلية لتشمل الجرائم البيئية وجرائم الاتجار في الأعضاء البشرية، كما أتاح التعديل لوحدة مكافحة غسل الأموال الحق في التعاون مع المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF)والبنك الدولي.

كما تضمنت التعديلات أيضًا إلزام المؤسسات المالية بتبني أنظمة رقابة داخلية قوية، وتعزيز إجراءات "اعرف عميلك .(KYC) "كما شدد القانون على مسؤولية الإدارة العليا في المؤسسات المالية عن تطبيق هذه الإجراءات، مع فرض عقوبات شخصية على المديرين في حالة التقصير في الالتزام بالضوابط. [69]

مما سبق يلاحظ الباحث أن قانون مكافحة غسل الأموال المصري يعد نموذجًا متكاملًا في التشريع الجنائي المالي، حيث يجمع بين الإجراءات الوقائية والعقابية، ويعزز من قدرة الأجهزة الرقابية على التصدي لجرائم غسل الأموال. أسهم هذا القانون في رفع تصنيف مصر على المستوى الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، كما ساعد في تعزيز الشفافية المالية، وزيادة ثقة المستثمرين في النظام المالي المصري.

الفرع الثاني: دور الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال

تُعد الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال من الركائز الأساسية في النظام المصري لمكافحة جرائم غسل الأموال، حيث أُنشئت بموجب المادة (3) من القانون رقم 80 لسنة 2002، كهيئة مستقلة تُعنى بمتابعة العمليات المالية المشبوهة، وتحليلها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وتتمتع هذه الوحدة بصلاحيات واسعة تُمكّنها من أداء دورها بفعالية في حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر غسل الأموال، وتعزيز نزاهة النظام المالي. [70]

وتتمثل المهام الأساسية للوحدة في تلقي الإخطارات من المؤسسات المالية وغير المالية حول العمليات المشتبه بها،

([67]) القانون رقم 80 لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال. الجريدة الرسمية، العدد 20 مكرر (أ)، 22 مايو 2002.

([68]) عبد الحميد، م. ع. (2017). جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 59، 1-45.

([69]) القانون رقم 78 لسنة 2003 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002. الجريدة الرسمية، العدد 25 مكرر، 19 يونيو 2003.

([70]) القانون رقم 80 لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال. الجريدة الرسمية، العدد 20 مكرر (أ)، 22 مايو 2002.

حيث يلتزم كل من البنوك، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار، ومكاتب الصرافة، وغيرها من الجهات المالية، بإبلاغ الوحدة عند رصد أي نشاط مالي يُثير الشبهات. ويُعتبر هذا الإبلاغ التزامًا قانونيًا بموجب أحكام القانون رقم 80 لسنة 2002، وتُعرَّض المؤسسات التي تُخالف هذا الالتزام للمساءلة القانونية.

عند تلقي الإخطارات، تقوم الوحدة بتحليلها باستخدام أنظمة متطورة لتحليل البيانات المالية، بهدف التحقق من مدى مشروعية العمليات المشبوهة، والكشف عن أي صلة لها بجرائم أصلية مثل الاتجار بالمخدرات، وتمويل الإرهاب، والفساد، والتهرب الضريبي. وفي حالة توفر أدلة كافية على وقوع جريمة غسل أموال، ترفع الوحدة النتائج إلى النيابة العامة والجهات القضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. [71]

كما تتمتع الوحدة أيضًا بسلطة طلب معلومات إضافية من الجهات المبلغة، أو من الجهات الحكومية الأخرى، مثل البنك المركزي المصري، وهيئة الرقابة المالية، وأجهزة الأمن الوطني، وذلك لتعزيز قدرتها على تحليل العمليات المالية بدقة. وتعمل الوحدة على تطوير آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية، من خلال إصدار تعليمات وتوجيهات تُحدد الإجراءات الواجب اتباعها عند الاشتباه في عملية غسل أموال، وتشمل هذه التوجيهات:

- تطبيق إجراءات العناية الواجبة (Customer Due Diligence – CDD) على العملاء.
- الاحتفاظ بسجلات المعاملات لفترة لا تقل عن خمس سنوات، وفقًا لأحكام القانون.
- تحديث أنظمة المراقبة الداخلية للكشف المبكر عن الأنشطة غير المشروعة.
- تقديم برامج تدريب مستمرة لموظفي المؤسسات المالية حول كيفية التعرف على أنماط غسل الأموال، والتعامل معها.

من ناحية أخرى، تُولي الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال اهتمامًا كبيرًا بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، نظرًا للطبيعة العابرة للحدود لجريمة غسل الأموال. وتشارك الوحدة في شبكة إيغمونت(Egmont Group) ، وهي شبكة دولية تضم وحدات مكافحة غسل الأموال من مختلف دول العالم، وتهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأنشطة المالية المشبوهة، وتنسيق الجهود الدولية لملاحقة مرتكبي جرائم غسل الأموال. كما تُبرم الوحدة اتفاقيات تعاون ثنائية مع نظيراتها في الدول الأخرى، وتُنسق مع المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي(FATF) ، لتحديث السياسات والإجراءات بما يتماشى مع المعايير الدولية.[72]

علاوة على ذلك، تُشارك الوحدة بفعالية في إعداد التقارير الدورية حول حالة غسل الأموال في مصر، ومدى التزام المؤسسات المالية بتطبيق الإجراءات القانونية، وترفع هذه التقارير إلى الجهات الرقابية الوطنية والدولية. كما تُساهم في اقتراح تعديلات تشريعية على قانون مكافحة غسل الأموال، لضمان مواكبة التطورات المستمرة في أساليب الجريمة المالية، والتصدي للثغرات القانونية التي قد تُستغل في تنفيذ عمليات غسل الأموال.[73]

ويُعد التعاون بين الوحدة المصرية والجهات المختصة محليًا ودوليًا عنصرًا جوهريًا في نجاح جهود مكافحة غسل الأموال، حيث تُسهم المعلومات المتبادلة، والتحليلات الدقيقة، والإجراءات القانونية المنسقة، في إحكام السيطرة على التدفقات المالية غير المشروعة، وملاحقة مرتكبيها بفعالية.

ويرى الباحث أن الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال تُعد ركيزة أساسية في مواجهة جرائم غسل الأموال، إذ تساهم في كشف الأنشطة المالية المشبوهة، وتحليلها، واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. كما أن تكامل عمل الوحدة مع الجهات الرقابية الأخرى، مثل البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية، يُعزز من فعاليتها في مكافحة غسل الأموال.

كما يؤكد الباحث على أهمية تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات المختصة، مثل مجموعة العمل المالي(FATF) ، وتحديث التشريعات لمواكبة التغيرات في أنماط الجرائم المالية. ويوصي أيضًا بتطوير آليات الرقابة الداخلية، وتوسيع نطاق تبادل المعلومات مع الجهات الدولية لضمان تتبع التدفقات المالية غير المشروعة وملاحقة مرتكبيها.

ويُشير أيضاً إلى أن نجاح الوحدة في مهامها يُساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الثقة في المؤسسات المالية، ما يخلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة.

([71]) الترساوي، ع. (2017). مكافحة جرائم غسيل الأموال في التشريع المقارن. مجلة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 59، 123-167.

([72]) مجموعة العمل المالي (FATF). (2018). إرشادات حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

([73]) عبد الحميد، م. ع. (2017). جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 59، 1-45.

المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في مصر

تُولي مصر اهتمامًا كبيرًا بتنفيذ إجراءات عملية لمكافحة جريمة غسل الأموال، من خلال تطوير آليات رقابة مالية ومصرفية فعالة، وتعزيز التعاون الدولي مع الجهات المختصة لملاحقة العمليات المالية المشبوهة على المستوى المحلي والدولي. وتُعد هذه الإجراءات ضرورية للحد من تأثير هذه الجريمة على الاقتصاد الوطني والأمن المالي، إذ تهدف إلى كشف الأنشطة المالية غير المشروعة، وتعقب مرتكبيها، وتعزيز الشفافية في النظام المالي المصري. وتتناول هذه الإجراءات من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: آليات الرقابة المالية والمصرفية

تُعد آليات الرقابة المالية والمصرفية من الركائز الأساسية في مكافحة غسل الأموال في مصر، حيث تضطلع المؤسسات المالية، وعلى رأسها البنك المركزي المصري، بدور رئيسي في تطبيق هذه الآليات. ينص القانون رقم 80 لسنة 2002 على إلزام المؤسسات المالية باتباع أنظمة رقابة صارمة لرصد العمليات المالية المشبوهة، والإبلاغ عنها للوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال. [74]

وتشمل آليات الرقابة المالية والمصرفية ما يلي: [75]

1. التعرف على هوية العملاء :(KYC) تُلزم المؤسسات المالية بالتحقق من هوية العملاء، ومصدر أموالهم، والتأكد من مشروعية العمليات المالية.
2. الإبلاغ عن العمليات المشبوهة: تُلزم البنوك والمؤسسات المالية بتقديم تقارير دورية للوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال عند الاشتباه في أي نشاط مالي غير قانوني.
3. مراقبة الأنشطة المالية: يتم تنفيذ أنظمة إلكترونية متطورة لمراقبة التدفقات المالية والكشف عن أي أنماط غير عادية في المعاملات.
4. التدقيق الداخلي: تُفرض على المؤسسات المالية إلزامية تطبيق برامج تدقيق ومراجعة دورية، لضمان التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال.
5. التدريب والتوعية: تُلزم الجهات الرقابية المؤسسات المالية بتدريب موظفيها على كيفية التعرف على العمليات المشبوهة، والإبلاغ عنها وفقًا للإجراءات القانونية.

الفرع الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال

يُعد التعاون الدولي عنصرًا محوريًا في التصدي لجرائم غسل الأموال العابرة للحدود. وقد انضمت مصر إلى عدة اتفاقيات دولية في هذا المجال، منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو لعام 2000)، كما تُعد مصر عضوًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[76].(MENAFATF)

ويشمل التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال ما يلي:

1. تبادل المعلومات الاستخباراتية: تعمل الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال على تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى، بهدف تتبع التدفقات المالية المشبوهة.
2. المساعدة القانونية المتبادلة: تُقدم الجهات القضائية المصرية المساعدة القانونية للدول الأخرى في التحقيقات المرتبطة بغسل الأموال، كما تستفيد من التعاون مع الجهات الخارجية في ملاحقة المتورطين في هذه الجرائم.
3. التعاون مع المنظمات الدولية: تنسق مصر مع مجموعة العمل المالي (FATF) لتطبيق المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال، وتطوير الأطر التشريعية بما يتماشى مع المستجدات الدولية.

([74]) أبو العلا، (2018). دور الرقابة المصرفية في مكافحة غسل الأموال في مصر: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 25(1)، 95-123.

([75]) عبد العال، (2020). آليات التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات الدولية. مجلة الحقوق، 40(2)، 88-115.

([76]) حسن، ع. س. (2021). التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال: التجربة المصرية. المجلة المصرية للسياسات العامة، 13(4)، 77-104.

4. إبرام الاتفاقيات الثنائية: أبرمت مصر عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى لتعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة المشبوهة.

ويُساهم تطبيق هذه الإجراءات في تعزيز الشفافية في النظام المالي المصري، والحد من استغلال المؤسسات المالية في تنفيذ جرائم غسل الأموال، مما يُسهم في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي.

وفي الختام، يتضح مما سبق أن جهود مصر في مكافحة جريمة غسل الأموال تقوم على أسس قانونية وتنفيذية متينة، تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز النزاهة في النظام المالي. فقد تناول هذا الفصل الإطار التشريعي الذي يُحدد مفهوم جريمة غسل الأموال وفقًا للقانون المصري، ويُوضح الركائز القانونية التي تستند إليها الدولة في التصدي لهذه الجريمة. كما استعرض الإجراءات التنفيذية التي تشمل آليات الرقابة المالية والمصرفية، والتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال، والتي تُعد أدوات فعالة لكشف العمليات المشبوهة وملاحقة مرتكبيها على المستويين المحلي والدولي.

كما تُبرز هذه الجهود مدى التزام الدولة المصرية بتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، وسعيها الدائم إلى تطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لمواكبة المستجدات في هذا المجال. ويُساهم ذلك في حماية المؤسسات المالية من الاستغلال في الأنشطة غير المشروعة، وتعزيز الثقة في النظام المالي المصري، مما يُسهم في استقرار الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع من مخاطر الجرائم المالية.

الفصل الثالث

الإجراءات القانونية لمكافحة غسل الأموال في النظام الفرنسي

تُعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية في العالم. لذلك، سعت العديد من الدول إلى تطوير أطر قانونية متكاملة لمكافحة هذه الجريمة، من خلال تبني تشريعات صارمة، وتطبيق إجراءات رقابية فعالة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال تعقب وملاحقة التدفقات المالية غير المشروعة. وتُعد فرنسا من الدول التي تبنت استراتيجية متقدمة لمكافحة غسل الأموال، حيث وضعت نظامًا قانونيًا شاملاً يستند إلى توصيات مجموعة العمل المالي(FATF) ، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، ويعتمد على مجموعة من الإجراءات الوقائية والرقابية لضمان نزاهة النظام المالي الفرنسي.

ولقد جاء اهتمام فرنسا بتطوير إطار قانوني صارم لمكافحة غسل الأموال نتيجة لتزايد خطورة هذه الجريمة في العقود الأخيرة، حيث أصبحت مصدرًا رئيسيًا لتمويل الأنشطة الإجرامية مثل الإرهاب، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة. كما أن الانفتاح الاقتصادي والعولمة أديا إلى زيادة تعقيد العمليات المالية، مما أتاح فرصة أكبر لاستغلال النظام المالي في تنفيذ عمليات غسل الأموال. ولهذا، ركزت فرنسا على تطوير تشريعاتها لتعزيز الشفافية المالية، ورفع كفاءة الجهات الرقابية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المالية. وقد شملت هذه التشريعات فرض التزامات قانونية على المؤسسات المالية في مجال العناية الواجبة(KYC) ، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، ورفع مستوى العقوبات على مرتكبي جرائم غسل الأموال.

يُركز هذا الفصل على دراسة الإطار القانوني الفرنسي في مجال مكافحة غسل الأموال، وتحليل الجهود التشريعية والتنفيذية التي اعتمدتها فرنسا لمواجهة هذه الجريمة. كما يتناول مقارنة بين الأنظمة القانونية في كل من السعودية، ومصر، وفرنسا، بهدف تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في كل نظام، واستخلاص الدروس المستفادة لتعزيز فعالية مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني والدولي.

ويتناول هذا الفصل مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: التشريعات الفرنسية لمكافحة غسل الأموال.

المبحث الثاني: مقارنة بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية.

المبحث الأول: التشريعات الفرنسية لمكافحة غسل الأموال

تُعد فرنسا من الدول الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال، حيث طورت إطارًا قانونيًا شاملاً لمواجهة هذه الجريمة الاقتصادية الخطيرة، استنادًا إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، وقد جاء هذا

الاهتمام في إطار سعي فرنسا لتعزيز الشفافية المالية، ومنع استغلال النظام المالي في تمرير الأموال غير المشروعة. يُعد قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي لعام 2016 من أهم المحطات التشريعية في هذا المجال، حيث وضع قواعد واضحة للعناية الواجبة، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وفرض عقوبات رادعة على مرتكبي جرائم غسل الأموال، كما عزز هذا القانون من قدرة وحدة الاستخبارات المالية الفرنسية (Tracfin) على تتبع التدفقات المالية، وتبادل المعلومات مع الجهات الدولية المختصة، مما رفع من كفاءة فرنسا في مواجهة التحديات المرتبطة بغسل الأموال.

وتهدف هذه التشريعات إلى حماية الاقتصاد الفرنسي من مخاطر غسل الأموال، ومنع تسرب الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي، وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية، كما أن تطوير هذا الإطار القانوني جاء استجابة للالتزامات الدولية لفرنسا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما في ظل تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بتمويل التنظيمات الإرهابية.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد التشريعات الفرنسية نموذجًا متقدمًا في مجال مكافحة الجرائم المالية، حيث تميزت بشمولية الإطار القانوني، واتساع نطاق تطبيقه ليشمل المؤسسات المالية وغير المالية، مثل المحامين، والمحاسبين، ووكلاء العقارات، كما ركزت القوانين الفرنسية على تطوير نظم رقابية إلكترونية لمراقبة التدفقات المالية في الوقت الفعلي، والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة. وقد ساهم هذا النهج في رفع تصنيف فرنسا في التقارير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وزيادة ثقة المستثمرين في النظام المالي الفرنسي.

ويتناول هذا المبحث التشريعات الفرنسية لمكافحة غسل الأموال من خلال مطلبين رئيسيين على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار القانوني الفرنسي لمكافحة غسل الأموال.

المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في فرنسا.

المطلب الأول: الإطار القانوني الفرنسي لمكافحة غسل الأموال

لقد وضعت فرنسا إطارًا قانونيًا شاملاً لمكافحة غسل الأموال، استنادًا إلى المعايير الدولية وتوجيهات الاتحاد الأوروبي. ويُعد قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي لعام 2016 من أهم المحطات التشريعية في هذا المجال، حيث جاء استجابة لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتطورات الجريمة المالية على المستوى الدولي. [77]

وركز القانون على تعزيز العناية الواجبة(KYC) ، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وتوسيع نطاق الجهات الملزمة بالالتزام بهذه الإجراءات، مثل المؤسسات المالية، والمحاسبين، والمحامين، ووكلاء العقارات. كما شدد القانون على أهمية الشفافية المالية، وفرض عقوبات صارمة على الجهات التي تُخل بهذه الالتزامات.

وفي هذا السياق، لعبت الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال (Tracfin) دورًا محوريًا في تنفيذ هذه التشريعات، من خلال تحليل البيانات المالية، وتبادل المعلومات مع الجهات الرقابية الدولية، ومتابعة التدفقات المالية المشبوهة. وتمتلك الهيئة صلاحيات واسعة في جمع المعلومات، وفرض إجراءات رقابية على المؤسسات المالية، مما ساهم في تعزيز قدرة فرنسا على مكافحة غسل الأموال بشكل فعال[78].

ويتناول هذا المطلب تحليلًا للإطار القانوني الفرنسي لمكافحة غسل الأموال من خلال فرعين رئيسيين على النحو التالي:

الفرع الأول: قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي (قانون 2016م)

يُعد قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي لعام 2016 أحد أهم التشريعات الحديثة التي تبنتها فرنسا في إطار التزامها بالمعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية. جاء هذا القانون استجابةً لتوجيهات الاتحاد الأوروبي، خاصةً التوجيه الرابع (AMLD4) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في عام 2015، والذي يُلزم الدول الأعضاء باتخاذ تدابير قانونية صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

---

[77] – الحسين عمروش، (2019) " استراتيجيه مكافحة جريمة تبييض الأموال في نطاق الإتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، س 9، العدد 2.

[78] – أفضال السيد صديق، (2015)" ظاهرة غسل الأموال "النشأة وآليات القضاء عليها" مجلة الندوة للدراسات القانونية، الجزائر، 2015.

واستهدفت فرنسا من خلال هذا القانون تعزيز الشفافية في النظام المالي، وسد الثغرات القانونية التي قد تُستغل في عمليات غسل الأموال، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

الإطار القانوني والتشريعي لقانون 2016

تضمن قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي لعام 2016 تعديلات جوهرية على القانون السابق، حيث جاء استجابة لمتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) والمعايير الأوروبية. ركز القانون الجديد على تحسين آليات الرقابة، وتوسيع نطاق الجهات الخاضعة له، وتعزيز إجراءات العناية الواجبة(KYC) ، وتطبيق عقوبات أكثر صرامة في حالات عدم الامتثال[79].

1. توسيع نطاق الجهات الملزمة بالامتثال

من أبرز البنود التي تضمنها القانون توسيع دائرة الجهات الملزمة باتباع إجراءات مكافحة غسل الأموال. فبعد أن كانت المؤسسات المالية فقط هي الملزمة بهذه الإجراءات، توسع القانون ليشمل قطاعات جديدة مثل:

- المحامون.
- المحاسبون القانونيون.
- وكلاء العقارات.
- تجار الأعمال الفنية والمجوهرات.
- شركات التأمين.
- مؤسسات القروض والتمويل.
- مقدمو خدمات الأصول الرقمية.

يهدف هذا التوسيع إلى سد الثغرات القانونية التي قد تُستغل في تمرير الأموال غير المشروعة عبر قنوات غير تقليدية. فمثلًا، قد تُستخدم الأعمال الفنية أو العقارات كواجهة لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، ما دفع المشرّع الفرنسي إلى شمول هذه القطاعات في نطاق الالتزام بالإجراءات الرقابية.

2. تعزيز إجراءات العناية الواجبة(KYC)

ألزم القانون الجديد المؤسسات المالية باتخاذ إجراءات عناية واجبة أكثر صرامة عند التعامل مع العملاء، وذلك لتحديد هوية العملاء والتحقق من مصادر أموالهم. تتضمن إجراءات العناية الواجبة وفقًا للقانون[80]:

- التحقق من هوية العملاء عبر مستندات رسمية.
- تحليل طبيعة أنشطة العملاء التجارية.
- تقييم مخاطر العمليات المالية المرتبطة بغسل الأموال.
- المراقبة المستمرة للتحويلات المالية الدولية.
- الكشف عن الأنشطة غير العادية في الحسابات المصرفية.

وتشكل هذه الإجراءات أحد أهم المحاور في مكافحة غسل الأموال، إذ تسهم في اكتشاف المعاملات المشبوهة بشكل مبكر، ما يسمح للسلطات المختصة باتخاذ إجراءات سريعة لمنع تمرير هذه الأموال.

3. الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

ألزم القانون المؤسسات المالية وغير المالية بالإبلاغ الفوري عن أي عمليات يُشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. تُقدَّم هذه البلاغات إلى الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال(Tracfin) ، والتي بدورها تقوم بتحليل البيانات، والتأكد من مدى مصداقية البلاغ، ثم تتخذ الإجراءات المناسبة.

---

[79] –خالد بن عبد الرحمن المشعل، (2000) " جرائم غسيل الأموال: المفهوم، الأسباب، الوسائل، الابعاد الاقتصادية"، مجلة جامعة الامام محمد بن مسعود الإسلامية، العدد 30.

[80] –. Schlenther, Schneider B., (2019) "Overcoming legal and administrative barriers to international cooperation in combating money laundering and the financing of terrorism". Journal of Money Laundering Control, 22(2), 225-238.

ينص القانون على أن الإخفاق في الإبلاغ عن العمليات المشبوهة يُعد جريمة يُعاقب عليها القانون بالسجن والغرامة المالية[81].

على سبيل المثال، نصت المادة (6) من القانون على أن عدم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة قد يعرض المؤسسة لعقوبات تصل إلى غرامة قدرها 5 ملايين يورو أو 5% من إجمالي الدخل السنوي، إلى جانب الحبس لمدة تصل إلى 5 سنوات للمسؤولين عن المؤسسة.

4. تعزيز صلاحيات الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال(Tracfin)

منح القانون الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال (Tracfin) صلاحيات موسعة، منها:

- جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة.
- إصدار أوامر بتجميد الأصول المشبوهة بشكل فوري.
- فرض عقوبات مالية على المؤسسات المخالفة.
- التعاون مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.

تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الهيئات الدولية مثل (FATF) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

من خلال هذه الصلاحيات، تمكنت (Tracfin) من كشف العديد من قضايا غسل الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب، حيث نجحت في تجميد أصول تقدر قيمتها بعشرات الملايين من اليوروهات خلال السنوات الأخيرة[82].

5. فرض عقوبات صارمة

تشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون عقوبات مالية وجنائية تهدف إلى ردع المخالفين، حيث تنص المادة (8) من القانون على ما يلي:

- غرامة مالية تصل إلى 10 ملايين يورو في حالة انتهاك الالتزامات المتعلقة بالعناية الواجبة.
- غرامة تصل إلى 5 ملايين يورو في حالة عدم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات في حالة ثبوت تورط المؤسسة في عمليات غسل الأموال.
- مصادرة الأصول والممتلكات المتحصلة من الجريمة.

6. تعزيز التعاون الدولي

شدد القانون الفرنسي على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أتاح القانون للسلطات المختصة في فرنسا تبادل المعلومات مع الجهات القضائية في الدول الأخرى، وفقًا للاتفاقيات الدولية.

ومن أبرز ملامح هذا التعاون:

- توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط لتبادل المعلومات.
- التعاون مع الإنتربول (Interpol) في ملاحقة المجرمين المتورطين في عمليات غسل الأموال العابرة للحدود.
- المشاركة في آليات الاتحاد الأوروبي لتبادل البيانات حول العمليات المشبوهة.

7. تطبيق التوجيه الأوروبي الخامس(AMLD5)

في عام 2018، أجرت فرنسا تعديلات إضافية على القانون، حيث جاء ذلك استجابةً للتوجيه الخامس للاتحاد الأوروبي (AMLD5)، والذي شدد على:

- تطبيق إجراءات مشددة على المعاملات بالعملات الرقمية.(Cryptocurrency)
- إنشاء سجل وطني للشركات يكشف عن هياكل الملكية المستفيدة.(Beneficial Ownership)
- توسيع صلاحيات الهيئات الرقابية في مراقبة المؤسسات المالية.

---

[81] –. Stessens, Guy (2000), "Money laundering: a new international law enforcement model", Cambridge University Press, Vol. 15, last revised 15 Aug 2024.

[82] –Unger, Brigitte (2007) "The impact of money laundering." Black finance: The economics of money laundering " last revised 1 Sep 2024.

وتتماشى هذه التعديلات مع التحول السريع في أنماط غسل الأموال، حيث أصبحت العملات الرقمية والأصول المشفرة وسيلةً أساسية لغسل الأموال، ما دفع فرنسا إلى تعديل قوانينها لمواكبة هذه التغيرات.

وأثبت قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي لعام 2016 فعاليته في تحسين مستوى الشفافية المالية، وتعزيز قدرة الدولة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[83].

وفي عام 2019، أعلنت الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال (Tracfin) عن اكتشاف أكثر من 14,000 عملية مشبوهة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق.

وفقًا لتقرير مجموعة العمل المالي(FATF) ، فإن فرنسا تُعد من بين الدول الأكثر التزامًا بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال.

كما أسهمت العقوبات الصارمة والرقابة المستمرة في ردع العديد من المؤسسات عن التورط في غسل الأموال، ما عزز الثقة في النظام المالي الفرنسي.

مما سبق يلاحظ الباحث أن قانون مكافحة غسل الأموال الفرنسي لعام 2016 يعكس التزام فرنسا بمكافحة الجريمة المالية عبر إطار قانوني محكم، يعزز من قدرة الدولة على رصد الأنشطة المشبوهة، وملاحقة المتورطين، وحماية المؤسسات المالية من الاستغلال في عمليات غسل الأموال.

الفرع الثاني: دور الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال (Tracfin)

تُلتزم المؤسسات المالية والكيانات الأخرى المذكورة سابقًا بتقديم تقارير عن أي شكوك تتعلق بالأموال أو العمليات التي يُحتمل أن يكون مصدرها أنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار في المخدرات أو غيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة، إلى وحدة متخصصة تُعد حجر الأساس في النظام القانوني الفرنسي لمكافحة عمليات غسل الأموال[84].

وتُعرف هذه الوحدة باسم "TRACFIN" (وحدة معالجة المعلومات واتخاذ الإجراءات لمكافحة الدوائر المالية غير المشروعة)، وهي وحدة إدارية تابعة لوزارة الاقتصاد. تم إنشاء TRACFIN بموجب المرسوم الصادر في 9 مايو 1990، ثم تم تحديد اختصاصاتها بشكل واضح من خلال القانون رقم 90-614 الصادر في 12 يوليو 1990، الذي نص على دورها الأساسي في مجال مكافحة غسل الأموال.

وبدأت الوحدة عملها الفعلي في 13 فبراير 1991، وذلك عقب صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 90-614 لسنة 1990، حيث تولت مسؤولية تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة الأنشطة المالية المشبوهة.[85]

وتتألف وحدة مكافحة غسل الأموال في فرنسا من فريق يضم 35 خبيرًا، جميعهم من الموظفين العموميين العاملين في الإدارات المالية والجمركية. يرأس الوحدة مدير عام الجمارك، ويعاونه أمين عام مساعد يعمل في الإدارة ذاتها. يتم اختيار هؤلاء الخبراء بناءً على معايير دقيقة، تشمل المعرفة العميقة بالمسائل المالية، وإتقان اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى الخبرة المهنية في مجال الجرائم المالية. يضمن هذا النظام انتقاء كوادر ذات كفاءة عالية، قادرة على التعامل مع الأنشطة المالية المشبوهة، وتحليلها بدقة، واقتراح الإجراءات المناسبة للتصدي لها.

كما تشتمل وحدة مكافحة غسل الأموال على ثلاثة أجهزة رئيسية، يُسند لكل منها اختصاصات محددة لضمان فعالية عمل الوحدة في التصدي لجرائم غسل الأموال والدوائر المالية غير المشروعة. يُعد جهاز لجنة التوجيه من أبرز هذه الأجهزة، حيث تختص اللجنة، وفقًا للفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من المرسوم الصادر في 4 ديسمبر 1990، بتحديد التوجيهات العامة للوحدة، والعمل على تنفيذها. كما تضطلع اللجنة بمسؤولية اقتراح التعديلات التشريعية اللازمة

---

[83] – نجاة صالحي، (2011)" الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجزائي الجزائري" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[84] –. Zavoli, I., & King, C. (2021), "The challenges of implementing anti-money laundering regulation: an empirical analysis", The Modern Law Review, 84. (4), last revised 24 May 2024.

[85] – هشام محمد السيد، (2022) "التعاون الدولي لمكافحة جريمة الأموال المتحصلة من شخص غير المشروع بالمخدرات." المجلة القانونية 13.

لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، وإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل أعضاء الوحدة. إضافة إلى ذلك، تُقدم اللجنة المشورة إلى وزير الاقتصاد والمالية أو وزير الدولة للموازنة بشأن القضايا المرتبطة بمكافحة الدوائر الاقتصادية غير المشروعة وغسل الأموال. وتُعد هذه اللجنة بمثابة الإطار التوجيهي الذي يحدد استراتيجية العمل للوحدة، ويضمن انسجام جهود مكافحة غسل الأموال مع السياسات العامة للدولة[86].

أما القسم التنفيذي فيُعتبر الجهاز الأكثر نشاطًا داخل الوحدة، حيث يتولى مسؤولية تحديد آليات تلقي ومعالجة ونشر المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة. كما يختص بتنسيق الجهود بين سلطات التحقيق والسلطات الرقابية لضمان التكامل في تنفيذ الإجراءات. ويشمل ذلك تبادل المعلومات بين الجهات المختصة، وتقديم الدعم الفني لمراقبة الأنشطة المشبوهة. يضم القسم التنفيذي 20 محققًا ومحللًا يُشكلون النواة الأساسية للوحدة، ويُسند إليهم مسؤولية التحري والتحليل الدقيق للعمليات المشبوهة، وتقييم مدى فاعلية الإجراءات المتخذة في الحد من الأنشطة المالية غير المشروعة. إضافة إلى ذلك، يُلحق بهذا القسم أحد أعضاء النيابة العامة للعمل كمستشار قانوني، لتقديم الدعم القانوني وتوجيه الإجراءات وفقًا للإطار التشريعي الفرنسي.

تُعد الأمانة العامة الجهاز الإداري للوحدة، حيث تتولى مسؤولية إعداد القرارات الصادرة عن لجنة التوجيه، ومتابعة تنفيذها. كما تضطلع الأمانة العامة بمسؤولية توفير الدعم اللوجستي والإداري لجميع أجهزة الوحدة، وتنسيق الجهود الداخلية لضمان كفاءة العمل الإداري داخل الوحدة. يُشكل هذا الجهاز العنصر الأساسي الذي يضمن انتظام العمل داخل الوحدة، حيث تُعد الأمانة العامة حلقة الوصل بين الأجهزة المختلفة، وتوفر بيئة تنظيمية داعمة لمكافحة غسل الأموال بشكل فعّال.

يُظهر هذا النظام التنظيمي لوحدة مكافحة غسل الأموال مدى الدقة والكفاءة في توزيع المهام، حيث يتم التنسيق بين الأجهزة المختلفة لتحقيق التكامل في الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال. يجمع النظام بين التحليل الفني، والتوجيه الاستراتيجي، والدعم الإداري، ما يضمن قدرة الوحدة على التصدي للأنشطة المالية المشبوهة بكفاءة وفاعلية.

نشاط الوحدة:

تُعد وحدة مكافحة غسل الأموال في فرنسا الجهاز الأساسي في النظام القانوني لمكافحة غسل الأموال، حيث تهدف إلى كشف وتتبع العمليات المالية المشبوهة التي يُحتمل أن تكون ناتجة عن جرائم الاتجار في المخدرات أو أنشطة المنظمات الإجرامية. تلعب الوحدة دورًا مركزيًا في تحديد مدى جدوى الإبلاغ عن هذه العمليات إلى السلطات القضائية المختصة، وذلك بعد إجراء تحقيقات موسعة تستعين فيها بكافة الإدارات المختصة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وتعتمد الوحدة على شبكة من المعلومات المتكاملة التي تُتيح لها الوصول إلى البيانات المالية والجنائية، ما يُمكنها من تحليل مصادر الأموال، وأنماط التحويلات المالية، والكشف عن العلاقات بين الأطراف المشاركة في العمليات المشبوهة. عند تلقي الوحدة لأي بلاغ من المؤسسات المالية أو الجهات المخاطبة بقانون مكافحة غسل الأموال، تقوم بتحليل البلاغ بدقة باستخدام أنظمة إلكترونية متقدمة، ثم تُحدد ما إذا كانت هناك حاجة لنقل الشكوك إلى النيابة العامة أو الجهات القضائية الأخرى لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وتُوظف الوحدة في تحقيقاتها جميع الموارد المتاحة، بما في ذلك التعاون مع الهيئات الرقابية الوطنية، مثل البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية، بالإضافة إلى الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لتبادل المعلومات مع الجهات الرقابية الأجنبية. هذا التعاون يُعزز من قدرة الوحدة على كشف العمليات العابرة للحدود، وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة حتى خارج الأراضي الفرنسية. كما يُتيح لها الانخراط في شبكات التعاون الدولي، مثل مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة إيغمونت(Egmont Group) ، لتبادل البيانات والتحليلات الخاصة بالجرائم المالية.

لا يقتصر نشاط الوحدة على التحقيق فحسب، بل يشمل أيضًا تقديم المشورة للجهات التشريعية والتنفيذية حول سبل تحسين الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال. كما تُقدم الوحدة تقارير دورية إلى وزارة الاقتصاد ووزارة العدل، تتضمن

[86]– عواطف حسن السليك، إبراهيم يوسف محمد، (2018) "دور المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات دراسة مقارنة" رسالة ماجستير غير منشورة"، السودان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.

تحليلًا للوضع الحالي، والاتجاهات الجديدة في عمليات غسل الأموال، والتوصيات اللازمة لتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي. هذه التقارير تُساعد في تطوير السياسات العامة، وتحديث القوانين لمواكبة التطورات في أساليب غسل الأموال، وضمان فعالية الأدوات المستخدمة في مكافحتها.

بهذا الدور الشامل، تُعد وحدة مكافحة غسل الأموال في فرنسا نموذجًا متكاملًا في العمل المؤسسي لمكافحة الجريمة المالية، حيث تجمع بين التحليل الفني، والتحقيق القانوني، والتعاون الدولي، ما يجعلها حجر الأساس في التصدي لعمليات غسل الأموال على المستوى الوطني والدولي.[87]

علاقة وحدة TRACFIN مع الوحدات الوطنية الأخرى في مكافحة غسل الأموال:

تُعد وحدة مكافحة غسل الأموال (TRACFIN) في فرنسا مركزًا محوريًا في شبكة مكافحة الجرائم المالية، حيث تعمل في إطار تعاوني مع العديد من الوحدات الوطنية الأخرى المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال. تُركز هذه العلاقة التعاونية على تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود، وتعزيز فاعلية الإجراءات المتبعة في الكشف عن العمليات المالية المشبوهة. تُساهم هذه الشراكة في رفع مستوى الكفاءة في تعقب الأموال غير المشروعة، وتعزيز التكامل بين الجهات المختصة، ما يُسهم في تحسين مستوى الرقابة المالية على المستوى الوطني.

وتقوم وحدة TRACFIN بتحليل المعلومات الواردة إليها من الأشخاص المخاطبين بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال، مثل البنوك، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، للتحقق من الشكوك المتعلقة بعمليات غسل الأموال. في هذا السياق، تتعاون الوحدة مع عدد من الأجهزة الوطنية، من أبرزها المكتب المركزي لمكافحة الإجرام المالي الخطير (OCRGDF)، ووحدةFINTER ، ما يُعزز من قدرة الدولة على الكشف عن الأنشطة المالية غير المشروعة وملاحقة المتورطين فيها.

1. علاقة TRACFIN مع المكتب المركزي لمكافحة الإجرام المالي الخطير(OCRGDF)

تتمتع علاقة TRACFIN مع OCRGDF بأهمية خاصة، حيث تم إنشاء المكتب المركزي لمكافحة الإجرام المالي الخطير (OCRGDF) في نفس اليوم الذي أُنشئت فيه وحدة .TRACFIN. يتبع المكتب الإدارة العامة للبوليس القضائي، ويُعد الجهاز التنفيذي المعني بالتحقيق في الجرائم المالية الكبرى. نص القانون الصادر في 12 يوليو 1990 على وضع إطار قانوني لتبادل المعلومات بين TRACFIN وOCRGDF، ما يُوفر آلية رسمية للتنسيق بين الوحدتين[88].

ويتم تبادل المعلومات بين TRACFIN و OCRGDFعلى مستويين رئيسيين. المستوى الأول يتعلق بالتحريات المشتركة، حيث يُسمح للوحدتين بتبادل البيانات والمعلومات عند إجراء تحقيقات مشتركة حول ملف معين، ما يُسهم في تعزيز الدقة في كشف الجرائم المالية. أما المستوى الثاني، فيتعلق بتحويل الملفات إلى النيابة العامة، إذ تقوم وحدة TRACFIN، عند التأكد من وجود أدلة على ارتكاب جريمة غسل أموال، بإحالة الملف إلى النيابة العامة مع تقديم توصياتها القانونية بشأن الإجراءات المناسبة[89].

2. علاقة TRACFIN مع وحدةFINTER

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع وحدةFINTER ، فتُركز على التعاون في مجال تحليل الأنشطة المالية العابرة للحدود، ومراقبة التحويلات المالية الدولية. تُعد وحدة FINTER مسؤولة عن مراقبة التدفقات المالية الدولية، وتحديد الأنماط المشبوهة في حركة الأموال، ما يُتيح لـ TRACFIN الوصول إلى قاعدة بيانات شاملة حول العمليات المالية الدولية. يُعزز

---

87 –CREDOT. (1990). Commentaire de la loi n° 90-614 du 12 juillet 1990 relative à la participation des organismes financiers à la lutte contre le blanchiment des capitaux provenant du trafic des stupéfiants. Actualité législative Dalloz , .(7)

88 –CREDOT, & BOUTEILLER, P. (1991). Entrée en vigueur de la loi n° 90-614 relative à la participation des organismes financiers à la lutte contre le blanchiment des capitaux provenant du trafic des stupéfiants. Les Petites Affiches, (25), 27 février.

89 –. طلعت جياد، (2023) " نماذج عن اليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار المنظمات الدولية والتعاون القضائي"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد 12، العدد 64.

هذا التعاون قدرة الدولة على تتبع التدفقات المالية غير المشروعة التي تُجرى عبر الحدود، ويُسهم في الكشف عن الشبكات الإجرامية الدولية.

3. أهمية التعاون بين TRACFIN والوحدات الوطنية الأخرى

تتسم العلاقة بين TRACFIN والوحدات الأخرى بالمرونة والكفاءة، حيث تُمكن آليات تبادل المعلومات والتنسيق المستمر من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة في التعامل مع العمليات المشبوهة. كما يُعزز هذا التعاون قدرة الدولة على الاستجابة السريعة للتهديدات المالية، ويُوفر غطاءً قانونيًا للوحدات المختصة في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال.

ويرى الباحث أنه بفضل هذا النموذج التعاوني، نجحت فرنسا في تطوير منظومة متكاملة لمكافحة غسل الأموال، تقوم على التكامل بين التحليل الفني، والتحقيق القانوني، والتنسيق المؤسسي. يُسهم هذا النموذج في تعزيز قدرة الدولة على التصدي للجرائم المالية، وضمان استقرار النظام المالي، وحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر غسل الأموال.

المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في فرنسا

تُولي فرنسا اهتمامًا كبيرًا بتنفيذ إجراءات عملية وفعالة لمكافحة جريمة غسل الأموال، من خلال تطوير منظومة رقابة مالية ومصرفية محكمة، وتعزيز التعاون الدولي مع الجهات المختصة لملاحقة العمليات المالية المشبوهة على المستوى الوطني والدولي. تعتمد الإجراءات التنفيذية على منظومة قانونية وتنظيمية قوية تهدف إلى كشف التدفقات المالية غير المشروعة، وتتبعها، وملاحقة مرتكبيها. كما تُركز هذه الإجراءات على تعزيز الشفافية المالية، ورفع مستوى الرقابة على الأنشطة المصرفية، وتحديث البنية التشريعية بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال.

الفرع الأول: آليات الرقابة المالية والمصرفية

تُعد آليات الرقابة المالية والمصرفية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها فرنسا في التصدي لعمليات غسل الأموال. تعتمد هذه الآليات على شبكة معقدة من الأنظمة الرقابية، والإشراف المالي، والتنظيم القانوني، بهدف إحكام السيطرة على التدفقات المالية المشبوهة، ومنع استغلال النظام المالي في تنفيذ الجرائم الاقتصادية[90].

1. مراقبة العمليات المالية

تُشرف وحدة TRACFIN على مراقبة العمليات المالية التي تجري داخل المؤسسات المالية الفرنسية، بما في ذلك البنوك، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار. تلتزم هذه المؤسسات بتقديم تقارير دورية حول العمليات المشبوهة، وتُخضع أنظمتها الداخلية لمراجعة دقيقة من قبل الجهات الرقابية.

2. إجراءات العناية الواجبة(KYC)

ألزم القانون الفرنسي المؤسسات المالية باتباع إجراءات "اعرف عميلك (KYC) "للتحقق من هوية العملاء، ومصدر أموالهم، والتأكد من عدم تورطهم في أنشطة غير مشروعة. تُساعد هذه الإجراءات في تعزيز الشفافية المالية، ومنع استغلال النظام المالي في تمرير الأموال المشبوهة.

3. إبلاغ السلطات عن العمليات المشبوهة

تلتزم المؤسسات المالية في فرنسا بإبلاغ وحدة TRACFIN فور الاشتباه في أي عملية مالية تتضمن شبهة غسل أموال. يتضمن هذا الإبلاغ تقديم معلومات دقيقة حول الأطراف المشاركة في العملية، ومصدر الأموال، وطبيعة النشاط المالي[91].

4. تجميد الحسابات والأصول المشبوهة

تمنح القوانين الفرنسية وحدة TRACFIN صلاحية تجميد الحسابات المصرفية والأصول المالية المشبوهة لمدة تصل إلى 6 أشهر، وذلك لحين استكمال التحقيقات. يُعد هذا الإجراء من الأدوات الفعالة لمنع استغلال النظام المالي في تنفيذ عمليات غسل الأموال.

---

[90] – ERRARD, J.-D. (1996). Le piège du blanchiment. Dr. & Patrimoine, (43), novembre.

[91] –GORIN, P. (1993). Le dispositif légal mis en place par la France en vue de lutter contre le blanchiment des capitaux provenant de la drogue. R.J.P.I.C., (2), avril-août, 177.

5. التنسيق مع البنك المركزي الفرنسي

يلعب البنك المركزي الفرنسي دورًا محوريًا في الرقابة المالية، حيث يتولى مسؤولية التأكد من امتثال البنوك والمؤسسات المالية للوائح مكافحة غسل الأموال. يُصدر البنك توجيهات دورية للمؤسسات المالية، ويُجري عمليات تدقيق مستمرة لضمان تطبيق السياسات الرقابية[92].

6. مراجعة الأنظمة المصرفية

تُخضع السلطات الفرنسية المؤسسات المصرفية لمراجعة شاملة ودورية، للتأكد من سلامة أنظمتها الداخلية في الكشف عن العمليات المشبوهة، ومنع استغلالها في تمرير الأموال غير المشروعة. تشمل هذه المراجعة تحليل الأنماط المالية، والكشف عن العمليات التي لا تتماشى مع الأنشطة التجارية المشروعة.

الفرع الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال

يُعد التعاون الدولي عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الفرنسية لمكافحة غسل الأموال، نظرًا للطابع الدولي لهذه الجريمة، واعتماد شبكات غسل الأموال على تحويل الأموال عبر الحدود. تعتمد فرنسا على شبكة واسعة من الاتفاقيات الدولية، والتعاون مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى، لتعزيز قدرة الدولة على تعقب الأموال المشبوهة وملاحقة المتورطين في الجرائم المالية.

1. الالتزام بالمعايير الدولية

تلتزم فرنسا بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي(FATF) ، والتي تُعد الجهة المرجعية الدولية في وضع السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تُشارك فرنسا في اجتماعات FATF الدورية، وتُسهم في تطوير السياسات الدولية لمكافحة غسل الأموال.

2. تبادل المعلومات الاستخباراتية

تعمل وحدة TRACFIN على تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى، من خلال شبكة مجموعة إيغمونت (Egmont Group)، التي تُتيح تبادل البيانات حول العمليات المشبوهة، وتتبع التحويلات المالية العابرة للحدود. تُوفر هذه الآلية للدولة الفرنسية فرصة تعقب التدفقات المالية غير المشروعة على المستوى الدولي.

3. المساعدة القانونية المتبادلة

تُقدم فرنسا المساعدة القانونية للدول الأخرى في مجال مكافحة غسل الأموال، من خلال التعاون مع الجهات القضائية الدولية. تشتمل هذه المساعدة على تقديم الأدلة، وتبادل المعلومات حول الأصول المجمدة، وملاحقة المتورطين في الجرائم المالية.

4. إبرام الاتفاقيات الثنائية

وقّعت فرنسا عددًا من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى، تُعزز من خلالها التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال. تشمل هذه الاتفاقيات آليات لتبادل المعلومات، وتقديم الدعم الفني، وتنسيق الجهود في تنفيذ عمليات التفتيش والتحقيق.

5. التعاون مع اليوروبول والإنتربول

تُنسق السلطات الفرنسية مع كل من اليوروبول (Europol) والإنتربول (Interpol) في مجال مكافحة غسل الأموال. يُتيح هذا التعاون تبادل المعلومات حول الشبكات الإجرامية الدولية، وتحديد هوية المتورطين في الجرائم المالية، وتقديمهم للعدالة[93].

6. ملاحقة الأصول في الخارج

تُتيح القوانين الفرنسية لوحدة TRACFIN صلاحية تعقب الأصول المشبوهة في الخارج، من خلال التنسيق مع الجهات

---

[92] – 14. سامي جاد عبد الرحمن، (2018) " التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة "، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد 60، العدد 1.

[93] –ذنايب آسية، (2010) " الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة، منتوري، قسنطينة، الجزائر.

القضائية في الدول الأخرى. يهدف هذا الإجراء إلى منع استغلال الأنظمة المالية الخارجية في إخفاء العائدات غير المشروعة.

تُعد الإجراءات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في فرنسا من أكثر الأنظمة القانونية تنظيمًا على المستوى الدولي. يرتكز النظام الفرنسي على مزيج من الرقابة المالية الصارمة، والإشراف القانوني الدقيق، والتعاون الدولي المكثف.

وتُسهم هذه الإجراءات في تعزيز قدرة الدولة على كشف التدفقات المالية المشبوهة، وتعقب الشبكات الإجرامية، ومنع استغلال النظام المالي في تنفيذ الجرائم الاقتصادية. كما يُسهم التعاون مع FATF والمنظمات الدولية الأخرى في ضمان توافق السياسات الفرنسية مع أفضل الممارسات الدولية، ما يُعزز من فاعلية النظام القانوني الفرنسي في مواجهة جرائم غسل الأموال.

المبحث الثاني: مقارنة بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية

على الرغم من أن الأنظمة القانونية في الدول الثلاث تتشارك في الالتزام بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي(FATF) ، وتستند إلى مبادئ الشفافية والرقابة المالية، إلا أن هناك تفاوتًا في التفاصيل التنظيمية، والإجراءات التنفيذية، وآليات الملاحقة القانونية، تبعًا لاختلاف البنية التشريعية والنظام القضائي في كل دولة. كما أن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل دولة تؤثر على طريقة تنفيذ القوانين، ومدى فاعليتها في التصدي لجريمة غسل الأموال.

حيث تُعتبر التجربة الفرنسية في مجال مكافحة غسل الأموال من التجارب المتقدمة عالميًا، إذ تعتمد على منظومة قانونية متكاملة تُشرف عليها وحدةTRACFIN ، التي تُعد من أكثر الهيئات تطورًا في تحليل البيانات المالية وكشف العمليات المشبوهة.

أما في السعودية، فقد تم تطوير الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال بما يتماشى مع المعايير الدولية، من خلال إصدار نظام مكافحة غسل الأموال لعام 2019، وإنشاء لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال، وتفعيل دور المؤسسات المالية في الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

وفي مصر، شهد النظام القانوني تطورًا ملحوظًا في هذا المجال منذ إصدار قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002، الذي تم تعديله لاحقًا لتعزيز الرقابة المالية، وتوسيع صلاحيات وحدة مكافحة غسل الأموال في تعقب العمليات المشبوهة.

وانطلاقًا من هذا الأساس، يتناول هذا المبحث مقارنة بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية في مجال مكافحة غسل الأموال، من خلال استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأنظمة على النحو التالي:

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الأنظمة.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الأنظمة.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الأنظمة

تُظهر الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية درجة عالية من التشابه فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسل الأموال، وذلك نتيجة لالتزام الدول الثلاث بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي .(FATF) تُعد هذه المعايير الإطار الأساسي الذي يُوجه الدول في وضع تشريعاتها وإجراءاتها التنفيذية لمواجهة عمليات غسل الأموال، مما أدى إلى تقارب واضح في البنية القانونية والتنظيمية لهذه الدول[94].

وتمتد أوجه التشابه إلى الجوانب الإجرائية، حيث تعتمد الدول الثلاث على نظام رقابي صارم يُلزم المؤسسات المالية وغير المالية بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة، مع منح وحدات مكافحة غسل الأموال مثل وحدة التحريات المالية في السعودية، والوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال، و TRACFINفي فرنسا صلاحيات واسعة في تحليل البيانات، وتبادل المعلومات مع الجهات الداخلية والخارجية. كما تُعزز هذه الأنظمة من التعاون الدولي من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية

[94] – عُـلا غـازي، إيناس محمد، (2014) " جريمة غسيل الأموال بين التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية" دراسة مقارنة "مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت – عمادة البحث العلمي، الأردن، مج21, ع1.

ومتعددة الأطراف لتبادل المعلومات، وتسهيل التحقيقات العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب أوجه التشابه بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية في مجال مكافحة غسل الأموال، من خلال استعراض التشابه في التشريعات والإجراءات، والتشابه في التعاون الدولي على النحو التالي:

الفرع الأول: التشابه في التشريعات والإجراءات

تُعد الأنظمة القانونية في السعودية ومصر وفرنسا متقاربة في الإطار التشريعي والإجرائي لمكافحة غسل الأموال، نظرًا لالتزامها بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي(FATF) ، والتي تُعد الإطار الأساسي الذي يُنظم مكافحة غسل الأموال على المستوى الدولي.

وقد انعكس هذا الالتزام في تقارب التشريعات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم التعاملات المالية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية المشبوهة، وفرض العقوبات الرادعة على المتورطين في جرائم غسل الأموال.

1. الإطار القانوني والتنظيمي

تتبنى الدول الثلاث قوانين خاصة لمكافحة غسل الأموال تُحدد بشكل دقيق الجرائم المرتبطة بهذه الجريمة، وتضع تعريفًا واضحًا لمفهوم غسل الأموال، ففي السعودية، صدر نظام مكافحة غسل الأموال لعام 2019، والذي يتضمن تعريفًا دقيقًا لجرائم غسل الأموال، ويوضح الأنشطة المحظورة والإجراءات الوقائية اللازمة لمنع ارتكاب هذه الجرائم.

وفي مصر، ينظم قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 هذه الجريمة، مع تعديلاته اللاحقة التي عززت من صلاحيات وحدة مكافحة غسل الأموال، ووسعت نطاق الجرائم الأصلية التي تُعد مصدرًا للأموال المغسولة.

أما في فرنسا، فقد تم اعتماد الإطار التشريعي لمكافحة غسل الأموال من خلال القانون رقم 2016-731، الذي يُحدد الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المؤسسات المالية، ويُلزمها بالإبلاغ الفوري عن العمليات المشبوهة[95].

2. إلزام المؤسسات المالية وغير المالية بالرقابة والإبلاغ

تُلزم الأنظمة القانونية في السعودية ومصر وفرنسا المؤسسات المالية (مثل البنوك، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار) والمؤسسات غير المالية (مثل مكاتب المحاماة، والمحاسبين، ووكلاء العقارات) باتباع إجراءات "اعرف عميلك " (KYC)للتحقق من هوية العملاء، والتحقق من مشروعية مصادر الأموال.

في السعودية، تُلزم المادة (6) من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي المؤسسات المالية بتقديم تقارير دورية لوحدة التحريات المالية عن العمليات المشبوهة[96].

في مصر، تفرض المادة (8) من قانون مكافحة غسل الأموال على المؤسسات المالية تسجيل بيانات العملاء والاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات، مع الالتزام بالإبلاغ عن أي نشاط غير طبيعي.

في فرنسا، يُلزم القانون المؤسسات المالية بتقديم تقارير فورية إلى وحدة TRACFIN عن أي عمليات مالية يُشتبه في علاقتها بجريمة غسل الأموال.

3. وحدات مكافحة غسل الأموال المتخصصة

تشترك الأنظمة الثلاثة في وجود وحدات متخصصة لمكافحة غسل الأموال، تتمتع بسلطة تحليل البيانات المالية، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والدولية.

في السعودية، تُعد وحدة التحريات المالية الجهة المسؤولة عن تلقي البلاغات المتعلقة بغسل الأموال، وتحليلها، وإبلاغ الجهات القضائية المختصة عند الاشتباه بوجود جريمة.

في مصر، تختص الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال بتلقي التقارير عن العمليات المشبوهة، وتحليلها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات القضائية.

في فرنسا، تضطلع وحدة TRACFIN بدور رئيسي في جمع وتحليل البيانات، وتنسيق الجهود مع الأجهزة الأمنية

---

[95] -CUTAJAR, C. (2000). Le blanchiment des profits illicites. Strasbourg: Presses Universitaires de Strasbourg.

[96] – عواطف حسن السليك، إبراهيم يوسف محمد، (2018) "دور المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات دراسة مقارنة" رسالة ماجستير غير منشورة"، السودان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.

والقضائية لكشف عمليات غسل الأموال.

4. العقوبات الرادعة

تتبنى الأنظمة الثلاثة عقوبات مشددة على مرتكبي جرائم غسل الأموال، تشمل السجن والغرامة المالية، مع مصادرة الأموال المتحصلة من هذه الجرائم.

في السعودية، تنص المادة (36) من نظام مكافحة غسل الأموال على عقوبة السجن لمدة تصل إلى 15 عامًا، وغرامة تصل إلى 7 ملايين ريال.

في مصر، تُعاقب المادة (14) من قانون مكافحة غسل الأموال بالسجن لمدة لا تتجاوز 7 سنوات، وغرامة تعادل قيمة الأموال المغسولة.

في فرنسا، تنص المادة (324-1) من القانون الفرنسي على عقوبة السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات، وغرامة تصل إلى 375,000 يورو، مع مصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة.

5. التدقيق والرقابة الداخلية

تُلزم الأنظمة الثلاثة المؤسسات المالية بتبني أنظمة رقابة داخلية صارمة لرصد العمليات المشبوهة، والتأكد من الامتثال للإجراءات الوقائية.

في السعودية، تفرض المادة (10) من نظام مكافحة غسل الأموال على المؤسسات المالية إنشاء وحدة امتثال داخلي لمتابعة تنفيذ القواعد الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

في مصر، تنص المادة (8) من قانون مكافحة غسل الأموال على إلزام المؤسسات المالية بوضع سياسات داخلية لمتابعة العمليات المالية، وتدريب الموظفين على اكتشاف العمليات المشبوهة.

في فرنسا، يُلزم القانون المؤسسات المالية بإنشاء وحدة مراقبة داخلية، وتقديم تقارير دورية إلى هيئة TRACFIN حول الامتثال للإجراءات الوقائية[97].

ويُلاحظ الباحث أن التشابه في التشريعات والإجراءات بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية يعود إلى التزام هذه الدول بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن FATF، والتي تهدف إلى توحيد الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال. كما أن تقارب السياسات التنظيمية يعكس إدراك الدول الثلاث لأهمية الرقابة المالية، والتعاون الدولي في تعقب الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

الفرع الثاني: التشابه في التعاون الدولي

تُولي كل من المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مكافحة جرائم غسل الأموال، باعتبارها جريمة عابرة للحدود تتطلب تنسيقًا مشتركًا بين الدول والمنظمات الدولية.

وقد أدى التزام الدول الثلاث بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) إلى وجود أوجه تشابه واضحة في آليات التعاون الدولي، سواء من حيث توقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، أو من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية المختصة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأنشطة المالية المشبوهة.

1. الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية

تشترك الأنظمة القانونية في السعودية ومصر وفرنسا في عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية المختصة بمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك:

- مجموعة العمل المالي :(FATF) تُعد فرنسا عضوًا مؤسسًا في FATF منذ عام 1989، بينما انضمت المملكة العربية السعودية إلى المجموعة في عام 2019، وتُعد مصر عضوًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) منذ تأسيسها في 2004.

[97] – غسان أبو مويس، (2019) " جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، رقم (131).

- الأمم المتحدة: تلتزم الدول الثلاث بتطبيق اتفاقية فيينا لعام 1988 الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، واتفاقية باليرمو لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية مكافحة الفساد لعام 2003.

2. تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول

تُعد آلية تبادل المعلومات الاستخباراتية من الأدوات الأساسية في مكافحة غسل الأموال، حيث تعمل وحدات التحريات المالية في الدول الثلاث على تبادل البيانات المالية حول الأنشطة المشبوهة مع الجهات النظيرة في الدول الأخرى.

في السعودية، تختص وحدة التحريات المالية بتبادل المعلومات مع الجهات الدولية عبر شبكةEgmont Group ، التي تضم أكثر من 160 وحدة للتحريات المالية حول العالم.

في مصر، تنسق الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال مع نظيراتها الدولية في إطار اتفاقيات التعاون المشترك، وتُعد عضوًا نشطًا في شبكة.Egmont Group

في فرنسا، تلعب وحدة TRACFIN دورًا رئيسيًا في جمع وتبادل المعلومات مع الوحدات الدولية، كما تلتزم بتقديم التقارير الدورية حول الأنشطة المشبوهة إلى.FATF

3. تنفيذ المساعدة القانونية المتبادلة(Mutual Legal Assistance – MLA)

تعتمد الدول الثلاث على آلية المساعدة القانونية المتبادلة لتبادل الأدلة والمعلومات حول العمليات المالية المشبوهة، وتتضمن هذه الآلية[98]:

- التحفظ على الأموال: تسمح الأنظمة القانونية في السعودية ومصر وفرنسا للسلطات القضائية بالتحفظ على الأموال المشبوهة في إطار المساعدة القانونية المتبادلة.
- تسليم المتهمين: تنظم الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول الثلاث إجراءات تسليم المتهمين في جرائم غسل الأموال، وفقًا لما تنص عليه القوانين الداخلية لكل دولة.
- تنفيذ الأحكام القضائية: تلتزم الدول الثلاث بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من الجهات المختصة في قضايا غسل الأموال، بما في ذلك مصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة.

4. التعاون مع المنظمات الدولية في تطبيق المعايير الدولية

تلتزم السعودية ومصر وفرنسا بتطبيق التوصيات الأربعين الصادرة عنFATF ، والتي تشمل:

- تعزيز الرقابة على الأنظمة المالية.
- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- توفير إطار قانوني واضح لمصادرة الأموال المتحصلة من الجرائم.
- تحسين التنسيق بين الجهات الرقابية.
- الالتزام بالإجراءات الخاصة بالتعرف على هوية العملاء.(KYC)

5. إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف

تعتمد الدول الثلاث على إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال، حيث تغطي هذه الاتفاقيات:

- تبادل المعلومات: تُنظم الاتفاقيات آلية تبادل المعلومات حول العمليات المشبوهة.
- التعاون في التحقيقات: تنص الاتفاقيات على التعاون في التحقيقات المشتركة حول الأنشطة المالية المشبوهة.
- مراقبة التحويلات المالية: تشمل الاتفاقيات إجراءات مشتركة لمراقبة التحويلات المالية العابرة للحدود.

في السعودية، وقعت المملكة اتفاقيات تعاون ثنائي مع دول الخليج وعدد من الدول الأوروبية لتعزيز التعاون في

[98] – أفضال السيد صديق، (2015)" ظاهرة غسل الأموال "النشأة وآليات القضاء عليها" مجلة الندوة للدراسات القانونية، الجزائر، 2015.

مجال مكافحة غسل الأموال.

وفي مصر، وقعت الحكومة المصرية عدة اتفاقيات مع الدول العربية والأوروبية لضمان تبادل المعلومات حول الأنشطة المالية المشبوهة.

أما في فرنسا، تُعد الحكومة الفرنسية من أوائل الحكومات الموقعة على اتفاقيات تبادل المعلومات المالية في إطار الاتحاد الأوروبي ومجموعة العمل المالي.

مما سبق يستنتج الباحث أن التشابه في التعاون الدولي بين الأنظمة السعودية والمصرية والفرنسية يعكس التزام هذه الدول بتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن FATF، وحرصها على تعزيز التنسيق مع الوحدات المالية المختصة على المستوى الدولي.

كما أن إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والانضمام إلى المنظمات الدولية، يعزز من قدرة الدول على تعقب التدفقات المالية المشبوهة، وملاحقة المتورطين في جرائم غسل الأموال، مما يُسهم في حماية الأنظمة المالية من الاستغلال في الأنشطة الإجرامية.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الأنظمة

على الرغم من وجود تشابهات واضحة في الإطار العام لمكافحة غسل الأموال في كل من المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في التشريعات الوطنية وآليات التنفيذ بين الأنظمة الثلاثة.

وتنبع هذه الاختلافات من طبيعة النظام القانوني في كل دولة، ومدى الالتزام بالمعايير الدولية، بالإضافة إلى الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، حيث يركز هذا المطلب على توضيح هذه الاختلافات من خلال استعراض الفروقات في التشريعات المحلية، والتي تشمل التعريفات القانونية، والعقوبات، والإجراءات القانونية المتبعة، ثم يتناول الاختلافات في آليات التنفيذ، والتي تشمل طرق الكشف عن الأنشطة المشبوهة، والتعاون بين الجهات المختصة، ودور المؤسسات المالية في الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

الفرع الأول: الاختلافات في التشريعات المحلية

تُعد التشريعات المحلية لمكافحة غسل الأموال في كل من المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا من أبرز نقاط الاختلاف بين الأنظمة الثلاثة، إذ تختلف هذه التشريعات في تعريف جريمة غسل الأموال، وتحديد الجرائم الأصلية التي تُعد مصدرًا للأموال غير المشروعة، والعقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجريمة، بالإضافة إلى الاختلاف في الجهات المسؤولة عن تطبيق القوانين، وإجراءات التحقيق والمحاكمة[99].

1. تعريف جريمة غسل الأموال

في المملكة العربية السعودية، يُعرف نظام مكافحة غسل الأموال السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/20 لعام 2019م غسل الأموال بأنه:

" كل فعل يتضمن اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها أو نقلها أو تحويلها أو إخفاء طبيعتها أو مصدرها، إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن نشاط إجرامي مع العلم بذلك".

في مصر، يُعرف قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 غسل الأموال بأنه:

" كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها، إذا كانت هذه الأموال متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون".

أما في فرنسا، فقد تبنى القانون الفرنسي الصادر عام 2016 تعريفًا أكثر شمولًا لغسل الأموال، حيث يُعرف بأنه:

" كل عملية تهدف إلى إخفاء أو تمويه مصدر الأموال أو طبيعتها، إذا كانت ناتجة عن نشاط إجرامي أو تم استخدامها في ارتكاب جريمة".

[99] – عُلا غازي، إيناس محمد، (2014) " جريمة غسيل الأموال بين التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية" دراسة مقارنة "مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت – عمادة البحث العلمي، الأردن، مج21, ع1.

2. نطاق الجرائم الأصلية

تختلف التشريعات في تحديد الجرائم الأصلية التي تُعد مصدرًا للأموال غير المشروعة:

في السعودية، تشمل الجرائم الأصلية وفقًا لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي جرائم مثل: الإرهاب، والاتجار في المخدرات، والرشوة، والتزوير، والاحتيال، وتهريب الأسلحة، وتمويل الإرهاب[100].

في مصر، نص القانون رقم 80 لسنة 2002 على أن الجرائم الأصلية تشمل: الاتجار في المخدرات، الفساد، الإرهاب، التهرب الضريبي، والاتجار في البشر.

في فرنسا، نص القانون الفرنسي على أن الجرائم الأصلية تشمل: الاتجار في المخدرات، الاحتيال المالي، الإرهاب، تهريب البشر، الاتجار في الأعضاء البشرية، والجرائم البيئية[101].

3. العقوبات المقررة

تختلف العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال في الأنظمة الثلاثة:

في السعودية، نص نظام مكافحة غسل الأموال على عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، وغرامة تصل إلى 5 ملايين ريال سعودي، بالإضافة إلى مصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة.

في مصر، يعاقب قانون غسل الأموال بالسجن لمدة لا تتجاوز 7 سنوات، وغرامة تعادل مثلي الأموال المغسولة، مع مصادرة الأموال محل الجريمة.

في فرنسا، ينص القانون الفرنسي على عقوبة بالسجن تصل إلى 5 سنوات، وغرامة تصل إلى 375,000 يورو، بالإضافة إلى مصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة.

4. اختلاف الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون

تختلف الجهات المختصة بإنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال في الدول الثلاث:

في السعودية، تتولى وحدة التحريات المالية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) مسؤولية تنفيذ القانون، بالتعاون مع الجهات الأمنية والقضائية.

في مصر، تتولى الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزي مسؤولية تنفيذ القانون، بالتنسيق مع الجهات القضائية والأمنية.

في فرنسا، تُعد وحدة TRACFIN التابعة لوزارة الاقتصاد الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون، وتعمل بالتعاون مع الشرطة القضائية وسلطات الرقابة المالية.

5. السرية المصرفية والإبلاغ عن العمليات المشبوهة

تختلف الأنظمة القانونية في التعامل مع السرية المصرفية والإبلاغ عن العمليات المشبوهة:

في السعودية، يُلزم القانون البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي عملية مالية مشبوهة، مع ضمان سرية الإبلاغ.

في مصر، ينص القانون على رفع السرية المصرفية في حالة الاشتباه في عمليات غسل الأموال، مع إلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ الفوري للوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال.

في فرنسا، يمنح القانون وحدة TRACFIN صلاحية طلب كشف السرية المصرفية عند الاشتباه في عمليات غسل أموال، مع إلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ الفوري[102].

6. التوسع في مفهوم الجريمة والمساءلة القانونية

في السعودية، يُعاقب القانون كل من يشارك أو يتواطأ أو يساعد في إخفاء الأموال المتحصلة من الجريمة.

في مصر، يشمل القانون المساءلة القانونية لكل من يساعد في ارتكاب الجريمة، أو يسهل تنفيذها، أو يمتنع عن

---

[100] – عرض، محمد محيى الدين. (2004). جرائم غسل الأموال. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1425هـ

[101] – الحمادي، خالد. (2006). جريمة غسل الأموال في عصر العولمة. دار النهضة العربية.

[102] – عواطف حسن السليك، إبراهيم يوسف محمد، (2018) "دور المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات دراسة مقارنة" رسالة ماجستير غير منشورة"، السودان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.

الإبلاغ عنها.

في فرنسا، يُعاقب القانون كل من يشارك أو يتستر على الأموال المتحصلة من الجريمة، مع توسيع نطاق المساءلة القانونية لتشمل المسؤولية الشخصية للمؤسسات المالية.

ويرى الباحث أن هناك اختلافات واضحة في التشريعات المحلية لمكافحة غسل الأموال في السعودية ومصر وفرنسا، خاصة فيما يتعلق بتعريف الجريمة، ونطاق الجرائم الأصلية، والعقوبات المقررة. كما أن هناك تباينًا في الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون، وآليات التعامل مع السرية المصرفية، مما يعكس تأثير البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة في صياغة قوانين مكافحة غسل الأموال.

الفرع الثاني: الاختلافات في آليات التنفيذ

تختلف آليات تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال بشكل جوهري بين الأنظمة القانونية في السعودية ومصر وفرنسا، حيث يعكس كل نظام طبيعة البيئة القانونية والاقتصادية والسياسية للدولة.

وتتباين هذه الاختلافات في عدة محاور رئيسية، تشمل آليات الرقابة المالية، إجراءات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، التحقيق في الجرائم المالية، إجراءات التجميد والمصادرة، التعاون مع الجهات القضائية والأمنية، التعاون الدولي، ومراقبة المؤسسات المالية وغير المالية. ويُعد فهم هذه الاختلافات ضروريًا لتحليل مدى فعالية كل نظام في التصدي لجرائم غسل الأموال وملاحقة المتورطين فيها.

1. آليات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

تُعد عملية الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة من العناصر الأساسية في مكافحة غسل الأموال، إلا أن الأنظمة الثلاثة تتبنى طرقًا مختلفة في التعامل مع هذه العملية:

في السعودية، تلتزم المؤسسات المالية وغير المالية بإبلاغ وحدة التحريات المالية التابعة للبنك المركزي السعودي (SAMA)فور اكتشاف أي شبهة حول عملية مالية قد ترتبط بجريمة غسل أموال. يتمتع البنك المركزي السعودي بسلطة واسعة في فحص هذه الإبلاغات وتوجيه الجهات المختصة لإجراء تحقيقات رسمية.

في مصر، ينص القانون رقم 80 لسنة 2002 على إلزام المؤسسات المالية مثل البنوك، وشركات التأمين، وشركات الصرافة، بإبلاغ الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال عن أي نشاط مالي مشبوه. يُعد الإبلاغ إلزاميًا، ويتم اتخاذ إجراءات فورية للتحقيق في الأمر إذا ثبتت الشبهة.

في فرنسا، ينص قانون 2016م على إلزام المؤسسات المالية وغير المالية بإبلاغ وحدة TRACFIN (معالجة المعلومات والعمل ضد الدوائر المالية غير المشروعة) عن أي عملية مشبوهة. يتميز النظام الفرنسي بسرية عالية في التعامل مع هذه الإبلاغات، حيث تتم مراجعتها وتحليلها بدقة قبل اتخاذ أي إجراء قانوني.

2. إجراءات التحقيق والتحري

تُعد آليات التحقيق والتحري في جرائم غسل الأموال من العناصر التي تختلف في التطبيق بين الأنظمة الثلاثة:

في السعودية، يتم إجراء التحقيقات بواسطة وحدة التحريات المالية، بالتعاون مع الجهات الأمنية المختصة. وفي حالة توافر أدلة قوية على ارتكاب جريمة غسل أموال، تُحال القضية إلى النيابة العامة، التي تتمتع بصلاحيات واسعة في استدعاء المتهمين، وتجميد الأصول، ومتابعة الأدلة داخل المملكة وخارجها.

في مصر، تتولى الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال مسؤولية التحقيق في الإبلاغات المشبوهة، مع إمكانية الاستعانة بالبنك المركزي المصري والأجهزة الأمنية الأخرى. تتمتع الوحدة بصلاحية طلب معلومات إضافية من المؤسسات المالية، وفحص الحسابات المصرفية، وتقديم النتائج إلى النيابة العامة.

في فرنسا، تُعد وحدة TRACFIN الجهة المسؤولة عن التحقيقات الأولية. وعند توافر أدلة قوية، يتم تحويل القضية إلى النيابة العامة. تتمتع السلطات القضائية الفرنسية بسلطة واسعة في مراقبة الحسابات المصرفية، واعتراض المراسلات المالية، وتتبع التدفقات النقدية على المستوى المحلي والدولي.

3. إجراءات التجميد والمصادرة

تختلف إجراءات التجميد والمصادرة للأصول المشبوهة بين الأنظمة الثلاثة من حيث المدة والسلطة المانحة لهذه الصلاحيات[103]:

في السعودية، يمنح القانون وحدة التحريات المالية الحق في تجميد الحسابات المصرفية المشبوهة لمدة تصل إلى 30 يومًا، مع إمكانية تمديدها بقرار قضائي. كما يمنح النظام للنيابة العامة صلاحية مصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة في حالة الإدانة.

في مصر، يحق للوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال إصدار قرارات تحفظية على الأموال المشبوهة لمدة تصل إلى 6 أشهر. وفي حالة الإدانة، تصدر المحكمة المختصة حكمًا بمصادرة الأموال والأصول المرتبطة بجريمة غسل الأموال.

في فرنسا، يمنح القانون وحدة TRACFIN سلطة تجميد الأصول لمدة 5 أيام فقط، على أن يتم تمديد هذه المدة بقرار قضائي. وتتمتع المحكمة المختصة بصلاحية مصادرة الأموال والأصول المرتبطة بالجريمة بعد ثبوت الإدانة.

4. التعاون مع الجهات القضائية والأمنية

تختلف طبيعة التعاون الداخلي بين الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال في الدول الثلاث:

في السعودية، يتم التنسيق بين وحدة التحريات المالية والبنك المركزي السعودي ووزارة الداخلية والنيابة العامة، حيث تُجرى التحقيقات بسرية تامة، وتتمتع الجهات المختصة بصلاحيات واسعة في تتبع التدفقات المالية.

في مصر، تعمل الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال بالتنسيق مع البنك المركزي المصري والنيابة العامة وجهاز الأمن الوطني. ويتم تبادل المعلومات بسرية تامة، مع التنسيق الكامل بين الجهات الرقابية.

في فرنسا، تتعاون وحدة TRACFIN مع الإدارة العامة للجمارك وجهاز الشرطة القضائية في تحليل الإبلاغات المشبوهة، والتحقيق في القضايا المرتبطة بغسل الأموال.

5. التعاون الدولي

يُعد التعاون الدولي من أبرز نقاط الاختلاف في آليات التنفيذ بين الدول الثلاث:

في السعودية، تُعد المملكة عضوًا في مجموعة العمل المالي (FATF) وتلتزم بالمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال. كما وقعت المملكة عدة اتفاقيات ثنائية لتبادل المعلومات مع الدول الأخرى.

في مصر، تُعد مصر عضوًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENAFATF) ، وتعمل على تعزيز التعاون الدولي من خلال توقيع اتفاقيات لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

في فرنسا، تُعد فرنسا من أبرز الدول المنخرطة في التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، حيث تُشارك في مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة إيغمونت(Egmont) ، وتنسق مع اليوروبول والإنتربول في تتبع التدفقات المالية غير المشروعة.

6. مراقبة المؤسسات المالية وغير المالية

تختلف أنظمة الرقابة على المؤسسات المالية وغير المالية في الدول الثلاث:

في السعودية، تُشرف مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك وشركات التأمين والصرافة، مع فرض غرامات على المخالفين.

في مصر، يتولى البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية مسؤولية مراقبة امتثال المؤسسات المالية لتشريعات مكافحة غسل الأموال.

في فرنسا، تخضع المؤسسات المالية لرقابة مشددة من هيئة الرقابة المالية الفرنسية(AMF) ، التي تتمتع بسلطة فرض غرامات على المخالفين.

مما سبق يلاحظ الباحث أن هناك تباينًا في آليات تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال بين الدول الثلاث، حيث تُركز

[103] – الحسين عمروش، (2019) " استراتيجيه مكافحة جريمة تبييض الأموال في نطاق الإتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، س 9، العدد 2.

السعودية على النظام الرقابي الداخلي والتعاون مع الجهات الأمنية، بينما تعتمد مصر على آليات تحقيق مركزية يقودها البنك المركزي والوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال.

أما فرنسا، فتُعد من أكثر الدول انخراطًا في التعاون الدولي، مع تبنيها لآليات رقابية صارمة على المستوى المحلي والدولي، ويُشير هذا الاختلاف إلى أن كل دولة تعمل على مواءمة آليات تنفيذها وفقًا لطبيعة بيئتها القانونية والاقتصادية، مما يعزز من فعالية مكافحة غسل الأموال.

الخاتمة

تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تُهدد استقرار الاقتصاد الوطني والأمن المالي للدول، لما تُحدثه من آثار سلبية على الأنظمة المالية والاجتماعية. ومن خلال هذه الدراسة، التي تناولت الإجراءات القانونية والتشريعية لمكافحة غسل الأموال في كل من السعودية ومصر وفرنسا، اتضح أن هذه الدول تبنّت أطرًا قانونية وتشريعية صارمة تهدف إلى مكافحة هذه الجريمة، وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية، والتصدي للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة.

أولًا: النتائج

أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج المهمة، من أبرزها:

1. تشابه التشريعات والإجراءات في الدول الثلاث في الإطار القانوني المنظم لمكافحة غسل الأموال، حيث استندت هذه التشريعات إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي(FATF) ، مما ساهم في تحقيق درجة عالية من التنسيق الدولي في مكافحة الجريمة.
2. المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا اعتمدت على وحدات تحريات مالية مختصة) مثل: وحدة التحريات المالية في السعودية، وحدة مكافحة غسل الأموال في مصر، وحدة TRACFIN في فرنسا(، حيث تلعب هذه الوحدات دورًا محوريًا في تحليل البيانات المالية، وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة داخليًا وخارجيًا.
3. اتفقت الأنظمة الثلاثة على تجريم عمليات غسل الأموال، وفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها، شملت عقوبات بالسجن، والغرامات المالية، ومصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة.
4. هناك تفاوت في آليات التنفيذ بين الأنظمة الثلاثة، حيث يتمتع النظام الفرنسي بقدر أكبر من المركزية والتنظيم، بينما يرتكز النظام السعودي على التشريعات الإسلامية والتعاون مع الجهات الإقليمية، أما النظام المصري فيعتمد على تحديث القوانين بشكل مستمر لتتماشى مع المتغيرات الدولية.
5. اعتمدت الدول الثلاث على التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال، حيث انضمت إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية فيينا 1988، واتفاقية باليرمو 2000، وتلتزم بالمعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).
6. النظام الفرنسي يتميز بوجود تفاصيل دقيقة في آليات الرقابة، وتكامل واضح بين الأجهزة الرقابية، مما جعله نموذجًا متقدمًا في مجال مكافحة غسل الأموال.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يُوصي الباحث بعدد من التوصيات لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال على المستويين الوطني والدولي، منها:

1. تعزيز التعاون الدولي بين الدول في مجال تبادل المعلومات المالية والاستخباراتية حول المعاملات المشبوهة، وتسهيل الإجراءات القانونية لملاحقة المتورطين في غسل الأموال عبر الحدود.
2. تطوير التشريعات الوطنية في كل من السعودية ومصر لمواكبة التطورات في الأنظمة المالية، وتوسيع نطاق الجرائم الأصلية التي تعتبر مصدرًا للأموال المغسولة.
3. رفع مستوى الوعي لدى العاملين في القطاع المالي حول مخاطر غسل الأموال، من خلال برامج تدريبية متخصصة، وتحفيز المؤسسات المالية على تبني نظم رقابة صارمة.

4. تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية، وربطها بشكل مباشر مع وحدات التحريات المالية لضمان الإبلاغ الفوري عن الأنشطة المشبوهة.
5. تعزيز الحوافز المالية للمؤسسات التي تلتزم بالمعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال، وتقديم الدعم التقني لتطوير أنظمة المراقبة الداخلية.
6. العمل على زيادة التنسيق الإقليمي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال تبني استراتيجيات موحدة لمكافحة غسل الأموال، وتوحيد الإجراءات القانونية والتنفيذية.
7. ضرورة مراجعة التشريعات بشكل دوري، وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التقنية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال عبر الأنظمة المالية الرقمية والعملات المشفرة.
8. تشجيع الدول العربية على إنشاء منصات مشتركة لتبادل المعلومات حول غسل الأموال، بما يُعزز من قدرة الدول على كشف وتتبع الأموال المغسولة.

وفي النهاية، يتضح من الدراسة أن الدول الثلاث (السعودية، مصر، فرنسا) قد قطعت شوطًا كبيرًا في تطوير أطرها القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال، إلا أن هناك حاجة مستمرة لتطوير هذه الأنظمة بما يواكب التطورات الاقتصادية والتقنية، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المتزايدة في هذا المجال.

ويتطلب التصدي لهذه الجريمة نهجًا شموليًا يجمع بين التشريعات الصارمة، وتطوير الأنظمة الرقابية، والتعاون الإقليمي والدولي، لضمان فعالية الجهود المبذولة في حماية الأنظمة المالية من استغلالها في الأنشطة الإجرامية.

أهم المراجع:

المراجع العربية

1. أحمد فتحي سرور، "القانون المصري لمكافحة غسل الأموال"، دار المطبوعات الجامعية، 2019.
2. خالد بن سعود البليهد، "التشريعات السعودية لمكافحة غسل الأموال"، مكتبة القانون والاقتصاد، 2020.
3. سعد بن عبد الله القحطاني، "الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال في السعودية"، دار المعرفة، 2021.
4. عبد القادر رشيد، (2016) "**دراسة تحليلية الظاهرة غسيل الموال مع اشارة خاصة للعراق**"، وزارة المالية، بغداد.
5. عبد الله بن محمد الفريح، "غسل الأموال: الجريمة والوقاية"، دار النشر الدولية، 2018.
6. فايز الظفيري، (2004) " **مواجهة جرائم غسل الأموال**" الكويت مجلس النشر العلمي.
7. فهد بن عبد العزيز الخريف، "مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية"، دار الجديد للنشر، 2017.
8. لمي محمد حسان، محمد حسن محمد، (2021) " **مدى كفاية تشريعات مكافحة الفساد وآليات تنفيذها: سوريا نموذجا**" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عمان الأهلية، السلط.
9. محمد أبو الوفا، (2004) " **ابلاغ البنوك عن العمليات المالية المشبوهة بين الالتزام والمسئولية في القانون المقارن والفقه الإسلامي**"، جامعة قطر، العدد 22.
10. محمد السيد علي، "الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال في التشريع المصري"، دار النشر الجامعي، 2018.
11. محمد بن عبد الرحمن العريفي، "الجرائم المالية في النظام السعودي"، دار العلوم للنشر، 2019.
12. محمد عبد الله أبو بكر، (2023) " **مكافحة جرائم غسل الأموال (الجريمة – المسؤولية الجزائية) المكافحة في ضوء قواعد القانون الجزائي الدولي الاتفاقيات الدولية التشريعات العربية**"، دار الكتب والدراسات العربية.
13. محمد على العريان، (2012) "**شرح قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العماني رقم 79 / 2010**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

14. محمد محمود محمود، "الجرائم المالية في التشريع المصري"، دار الفكر العربي، 2017.

15. محمد محي الدين عوض، (2004) " **جرائم غسل الأموال** "، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1.

16. محمود رجب فتح الله، (2006) "**ظاهرة غسل الأموال خارج الحدود وأثرها على المصارف**"، مصر، الإسكندرية.

17. محمود رجب فتح الله، (2019) "**شرح قانون مكافحة غسل الأموال العماني في ضوء القانون المقارن**"، مصر، الإسكندرية.

18. محمود محمد سعفان، (2008) " **تحليل وتقييم دور البنوك الأردنية في مكافحة عمليات غسل الأموال دراسة مقارنة** "، دار الثقافة النشر والتوزيع، الأردن، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية، الطبعة الأولى.

19. محمود محمد علي، "غسل الأموال: التشريعات المصرية والدولية"، دار النهضة العربية، 2018.

20. مشعل صالح عفاش، (2022)،" **وسائل مكافحة جريمة غسل الأموال في التشريع الأردني**" بلدية الأشعري، رماح للبحوث والدراسات، العدد72، الجزء الأول.

21. مصطفى عبد المنعم الحكيم، (2019) " **جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة**" مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا, 34(1).

22. منيرة مقدر، (2015)" **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

23. نادية عمراني، (2022)"**التعاون القضائي الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات**" مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، مج14, ع3.

24. ناصر بن عبد الله الزامل، "الأنظمة السعودية لمكافحة غسل الأموال"، دار الثقافة للنشر، 2018.

25. نبيل صالح، (2006) " **جريمة غسل الأموال في ضوء الإجراء المنظم والمخاطر المرتبطة عليها** "، منشأة المعارف، الإسكندرية.

26. نجاة صالحي، (2011)" **الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجزائي الجزائري**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

27. هاني رياض، "مكافحة غسل الأموال في مصر"، دار الثقافة للنشر، 2020.

28. هشام محمد السيد، (2022) "**التعاون الدولي لمكافحة جريمة الأموال المتحصلة من شخص غير المشروع بالمخدرات.**" المجلة القانونية 13.

29. هلال بن علي السلماني، (2024) "**التدابير المتخذة لمنع حذف أي أموال في القانون العماني.**" مجلة منازعات الأعمال، المغرب، العدد84.

30. يحيى بن على بن حمود السليماني، وطارق بن صقر بن سلطان، مصطفى بابكر، (2016) "**جريمة غسل الأموال في المجتمع العماني دراسة سوسيولوجية ميدانية**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، عمان.

التشريعات والإتفاقيات الدولية

1. اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لتسليم المجرمين لعام 1990

2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية فيينا 1988.

3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو)
4. اتفاقية جامعة الدول العربية بشأن تسليم المجرمين لعام 1952.
5. البوابة القانونية القطرية، قانون رقم (4) لسنة 2010 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
6. تقرير التقييم المشترك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السلطنة عمان الصادر عن مجموعة العمل المالي (الفاتف) FATF ومجموعة العمل المالي المنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مينا فاتف (FATF)٢٠١١م، والمنشور بالموقع الإلكتروني، info@menafatf.org
7. القانون الإنجليزي لعام1989م.
8. القانون الفرنسي لعام 1927 م.
9. لجنة بازل للرقابة المصرفية، المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة، الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ديسمبر 1988.
10. مجموعة إجمونت لوحدات المعلومات المالية، مبادئ تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية، 2013.
11. مجموعة العمل المالي (2012–2022)، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، مجموعة العمل المالي، باريس، فرنسا
12. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب 10881، المنامة، مملكة البحرين،2008.

المراجع الأجنبية:

1. Al Wahshi, J., Foster, J., & Abbott, P, (2021),"**An investigation into the role of information governance in mitigating the risks of money laundering: A case study of the Omani banking sector**" last revised 9 Aug 2024.
2. Alexander, K. (2001). **"The international anti-money-laundering regime: the role of the financial action task force"**, Journal of Money Laundering Control, 4(3), 231-248.
3. Aluko, A., & Bagheri, M, (2012)**"The impact of money laundering on economic and financial stability and on political development in developing countries: The case of Nigeria"**. Journal of Money Laundering Control, last revised 1 Sep 2024.
4. Bartlett, Brent L, (2002)**"The negative effects of money laundering on economic development."** Asian Development Bank Regional Technical Assistance Project No 5967, last revised 2 Aug 2024.
5. Garcia**,** Javier (1999) **"International measures to fight money laundering."** Journal of Money Laundering Control 3.1, last revised 20 Aug 2024.
6. Global Financial Integrity (2023). **"Trade-Based Money Laundering: A Global Challenge",** last revised 25 May 2024**.**
7. Jean-Pierre Thiollet, "Blanchiment d'argent: Techniques et contre-mesures", Éditions Economica, 2017.
8. Katzman, K., & Collins, S., Oman, (2021),**"Politics, Security, and US Policy, Congressional Research Service"**, last revised 1 Sep 2024.
9. Maftei, Jana (2015),**"Sovereignty in International Law."** Acta Universitatis Danubius. Juridica 11.1, last revised 16 Aug 2024.
10. Marie-Christine Dupuis- Danon, "La lutte contre le blanchiment d'argent en France", LGDJ, 2018.
11. Philippe Blaise, "Le blanchiment d'argent: Aspects juridiques et pratiques", LexisNexis, 2016.